

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٥

الاثنين، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد أغوستين سانتوس مارافير (إسبانيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٩٤ إلى ١١٠ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

إن الحالة العالمية للأمن الاستراتيجي وتحديد الأسلحة تواجه اليوم أخطر تحد منذ الحرب الباردة. فقد أصبحت الولايات المتحدة أكبر تهديد للأمن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين. وعلى مدى السنوات الماضية، واصلت الولايات المتحدة الانسحاب من المعاهدات الدولية، مما أدى إلى تقويض نظام تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعدد الأطراف والثاني الذي بني تدريجياً في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وتستثمر الولايات المتحدة تريليونات الدولارات لتحديث ثالوثها النووي وتطوير ونشر أسلحة نووية منخفضة القوة وتوسيع نطاق الردع النووي. كما خفضت الولايات المتحدة عتبة استخدام الأسلحة النووية، بل وناقشت استئناف التجارب النووية. ونحث الولايات المتحدة على الوفاء بأمانة بمسؤولياتها الخاصة والرئيسية عن نزع السلاح النووي، والاستجابة بشكل إيجابي لنداء روسيا بتمديد معاهدة ستارت الجديدة، وزيادة تخفيض ترسانتها النووية تخفيضاً كبيراً.

إن تطوير الولايات المتحدة لنظام دفاع صاروخي عالمي ونشره دون قيود، فضلاً عن محاولاتها لنشر صواريخ متوسطة المدى في البر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا، تقوض السلام والأمن

الرئيس (تكلم بالإسبانية): قبل أن أعطي الكلمة إلى الممثلين، أود أن أذكر جميع الوفود بأن القائمة المتجددة للمتكلمين في هذه المرحلة من عملنا ستغلق اليوم في الساعة ١٨/٠٠. وعلى جميع الوفود التي تعتزم أخذ الكلمة خلال المناقشة العامة أن تسجل أسماءها في القائمة قبل ذلك الموعد النهائي.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): أولاً وقبل كل شيء، بالنيابة عن الوفد الصيني، أود أن أقدم بالتهنئة لكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. ويود وفد بلدي أن يؤكد لكم وللوفود الأخرى دعمه وتعاونيه الكاملين لإنجاح دورة اللجنة هذه نجاحاً كاملاً.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر

المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)

وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



20-26363 (A)



ونظراً للفجوة الهائلة بين الترسانات النووية للصين وترسانات الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، فمن غير المنصف وغير المعقول وغير الواقعي أن نتوقع من الصين أن تنضم إلى أي مفاوضات ثلاثية لتحديد الأسلحة. ولن تشارك الصين أبداً في مثل هذه المفاوضات ولن تقبل أبداً أي إكراه أو ابتزاز.

إن رفض الصين لما يسمى بالمفاوضات الثلاثية لتحديد الأسلحة لا يعني أن الصين تتهرب من مسؤوليتها عن نزع السلاح النووي أو ترفض المشاركة في عملية نزع السلاح النووي العالمية. ومنذ اليوم الأول لحيازة الصين الأسلحة النووية، ما برحت تدعو إلى الحظر الكامل للأسلحة النووية وتدميرها تدميراً كاملاً. وقد أعلنت الصين سياستها المتمثلة بالألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف، وبالامتناع من دون قيد أو شروط عن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد أي دولة غير حائزة للأسلحة النووية، أو أي منطقة خالية من الأسلحة النووية. والصين هي العضو الوحيد في الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التي تعهدت بهذه الالتزامات. والصين مستعدة للدخول في حوار مجد بشأن المسائل المتصلة بالاستقرار الاستراتيجي مع جميع الأطراف على أساس الاحترام المتبادل وستواصل مشاركتها في عملية تحديد الأسلحة في إطار الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح والأعضاء الخمسة الدائمين.

إن السبب الجذري للتوترات الحالية المتعلقة بالمسألة النووية الإيرانية هو انسحاب الولايات المتحدة من جانب واحد من خطة العمل الشاملة المشتركة، وإعادة فرض عقوبات انفرادية غير قانونية ضد إيران ومنع الأطراف الأخرى من الوفاء بالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة. وبما أن الولايات المتحدة قد انسحبت من خطة العمل الشاملة المشتركة، فليس لها الحق في تفعيل آلية مجلس الأمن لإعادة فرض الجزاءات، وإعلانها الأحادي الجانب بشأن إعادة مجلس الأمن فرض العقوبات على إيران ليس له أي صحة قانونية على الإطلاق.

الإقليميين وتزعزع الاستقرار الاستراتيجي العالمي. ويساور الصين قلق بالغ، وتحث الولايات المتحدة على وقف عمليات الانتشار ذات الصلة. وإذا استمرت الولايات المتحدة في السير على هذا الطريق، فإن الصين ستتخذ تدابير مضادة قوية دفاعاً عن مصالحها الوطنية عند الضرورة.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في الهيكل الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وفي الوقت الحاضر، تبذل الولايات المتحدة قصارى جهدها لتغيير مسؤولياتها عن نزع السلاح النووي، وممارسة المعايير المزدوجة في انتهاك للقانون الدولي بشأن مسائل عدم الانتشار، والتلاعب بالاستخدام السلمي للطاقة النووية لأغراض سياسية، مما يضع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار تحت ضغط لم يسبق له مثيل. وبمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لدخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ، تدعو الصين جميع الأطراف إلى أن تغتنم هذه الفرصة لإعادة تأكيد الالتزامات والتعهدات بموجب المعاهدة الواردة في الوثائق الختامية للمؤتمرات الاستعراضية السابقة، والعمل من أجل إحراز تقدم في الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار بطريقة متوازنة، ومعالجة الخلافات والمنازعات بصورة بناءة من أجل تحقيق نتائج عملية في المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة.

وقد ذكرت الولايات المتحدة مؤخراً الصين ككائن أكبر دولة نووية في العالم، وبالغت في سباق التسلح النووي بين الولايات المتحدة وروسيا والصين، واقترحت ما يسمى بالمفاوضات الثلاثية لتحديد التسلح. وهذه مجرد خدعة لتحويل انتباه المجتمع الدولي. وتتمثل نية الولايات المتحدة في إيجاد عذر للتهرب من مسؤوليتها الخاصة والأولية عن نزع السلاح النووي والبحث عن ذريعة لإطلاق يديها والحصول على التفوق العسكري المطلق.

لقد اتبعت الصين استراتيجية نووية للدفاع عن النفس، وحافظت دائماً على قدراتها النووية عند الحد الأدنى المطلوب لأمنها القومي، ولم تشارك ولن تشارك أبداً في أي سباق تسلح نووي مع أي بلد آخر.

البيانات. وتأمل الصين أن تتمكن جميع الأطراف من دعم المبادرة وطرح أفكار واقتراحات جيدة.

إن الحالة الأمنية الراهنة في الفضاء الخارجي تزداد صعوبة. وعلى وجه الخصوص، ما فتئت الولايات المتحدة تتبع استراتيجية للهيمنة في الفضاء، ووصفت بصورة صارخة الفضاء الخارجي بأنه مجال جديد للقتال في الحرب، بل وأنشأت قوة فضائية مستقلة وقيادة فضائية. بل إن الولايات المتحدة تخطط لنشر منظومة دفاعية مضادة للقذائف في الفضاء الخارجي. والصين تحت الولايات المتحدة على التوقف عن عرقلة العملية الدولية لتحديد الأسلحة المتعلقة بالفضاء الخارجي والانضمام إلى الجهود الدولية للتفاوض على صك قانوني دولي وإبرامه استناداً إلى مشروع الاقتراح الذي قدمته الصين وروسيا من أجل كفالة السلام والأمن المشترك الدائمين في الفضاء الخارجي بشكل أساسي.

وقد يؤدي التطور السريع للتطبيق العسكري للذكاء الاصطناعي إلى مخاوف أمنية وإنسانية وقانونية وأخلاقية. وتؤيد الصين استكشاف تدابير فعالة يتخذها المجتمع الدولي للتصدي للمخاطر المرتبطة به وكفالة أن تعود تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بالفائدة على البشرية جمعاء.

وقد انضمت الصين إلى معاهدة تجارة الأسلحة في ٦ تموز/يوليه من هذا العام. وهذه خطوة هامة اتخذتها الصين في جهودها النشطة لتعزيز إدارة تجارة الأسلحة العالمية وحماية السلم والأمن الدوليين والإقليميين. والصين، بوصفها دولة طرفاً في معاهدة تجارة الأسلحة، ستقي بإخلاص بالتزاماتها وستعمل عن كثب مع جميع الأطراف لتعزيز عالمية المعاهدة وفعاليتها. وفي هذا الصدد، فإن الصين مستعدة لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية في حدود قدراتها. وقد قدمت الصين ١,٤ مليون دولار من خلال الصندوق المشترك بين الصين والأمم المتحدة من أجل السلام والتنمية في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ لدعم مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق في أفريقيا.

وفي الوقت الراهن، وصل الحوار بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة بشأن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية إلى طريق مسدود. والصين تحت الولايات المتحدة على إظهار الإخلاص والاستجابة بإجراءات ملموسة للشواغل المشروعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن الأمن والتنمية بغية إعادة المسألة النووية في شبه الجزيرة إلى مسار الحوار. وستواصل الصين الاضطلاع بدور بناء في التسوية السياسية للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

وقد أدى تفشي مرض فيروس كورونا إلى دق ناقوس الخطر بشأن الأمن البيولوجي وإبراز أهمية وإلحاحية تعزيز إدارة الأمن البيولوجي على الصعيد العالمي. وينبغي لجميع الأطراف أن تقي بإخلاص بالتزاماتها الواجبة بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونحث الولايات المتحدة على التصرف بطريقة منفتحة وشفافة ومسؤولة وتوضيح أنشطتها بشكل كامل في العديد من المختبرات البيولوجية في الخارج، والتوقف عن عرقلة استئناف التفاوض على بروتوكول للتحقق يلحق باتفاقية الأسلحة البيولوجية. وينبغي للولايات المتحدة، بوصفها المالك الوحيد لمخزون الأسلحة الكيميائية، أن تقي وفاء جاداً بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية وأن تعجل بتدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية.

ومع التطور السريع للاقتصاد الرقمي، تتطلب المخاطر الرئيسية المرتبطة بأمن البيانات حلاً عالمياً. وثمة حاجة ملحة الآن إلى وضع مجموعة من القواعد الدولية بشأن أمن البيانات تعكس إرادة معظم البلدان وتحترم مصالحها على أساس المشاركة العالمية. وترفض الصين رفضاً قاطعاً محاولات الولايات المتحدة وبلدان أخرى تسييس مسألة أمن البيانات، ونبذ البلدان ذات الآراء المختلفة تحت ستار ما يسمى ببرنامج الشبكة النظيفة، والانقضاض على مشاريع البلدان الأخرى بحجة الأمن. وقد طرحت الصين مؤخراً المبادرة العالمية لأمن البيانات، التي يمكن أن تكون أساساً لوضع القواعد الدولية بشأن أمن

المشروعة، التي ترتبط على نحو متزايد بالاقتصادات غير المشروعة، مثل الاتجار بالمخدرات والتعدين غير المشروع. ونحن ممتنون لفهم المجتمع الدولي ودعمه لمشكلة الألغام الأرضية المضادة للأفراد نظراً لأبعادها الإنسانية. وفي هذا الصدد، نأمل أن نواصل الاعتماد على الدعم السياسي من الدول الأعضاء للموافقة على طلب التمديد الذي قدمته كولومبيا فيما يتعلق بالمادة ٥ من الاتفاقية، والذي سينظر فيه في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل في اجتماع الدول الأطراف.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه وانتشارها غير المنضبط في العديد من مناطق العالم لهما عواقب إنسانية واجتماعية واقتصادية كثيرة جداً. وهو يشكل تهديداً خطيراً للسلام والمصالحة والأمن والاستقرار والتنمية. وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالظواهر الإجرامية، مثل الاتجار بالمخدرات، والإرهاب، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والجريمة المنظمة، من بين أمور أخرى. ولذلك نعتقد أنه من الضروري تعزيز الشراكات مع البلدان ذات المصالح المشتركة وكفالة المشاركة في نماذج الأمن والتعاون لمكافحة هذه الجريمة. ويتسق ذلك مع أهداف التنمية المستدامة.

ونكرر التأكيد على أهمية برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي للتعقب. ونأمل أن تؤدي نتائج الاجتماع السابع للدول الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، الذي أرجئ حتى عام ٢٠٢١، إلى تعزيز تنفيذهما، فضلاً عن المساعدة والتعاون الدوليين.

وكولومبيا، بوصفها أحد مقدمي مشروع القرار A/C.1/75/L.44، بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، تشكر اليابان على عرض مشروع القرار وتأمل أن يحظى بتأييد ومشاركة في التقديم واسع النطاق. ونبرز أهمية الصكوك الأخرى لتحديد الأسلحة، مثل معاهدة تجارة الأسلحة، وبروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والخزيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة

وبغض النظر عما قد تقول إليه خطورة الحالة الأمنية الدولية، ما دمنا ملتزمين بدعم تعددية الأطراف، وتعزيز الثقة المتبادلة والتنسيق الذي محوره الأمم المتحدة، وبناء مجتمع له مستقبل مشترك للبشرية، سنتمكن من إحراز تقدم بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، فإن الصين مستعدة للتكاتف مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي من أجل بذل جهود متواصلة لتحقيق هذه الغاية.

السيد فرنانديس دي سوتو فالديراما (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية):

بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أحييكم، سيدي الرئيس، في هذا اليوم الهام جداً لبلدكم. وأود أيضاً أن أهنئكم على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. ويمكنكم الاعتماد على دعم وفد بلدي في تنفيذ أعمالكم.

لقد أنشئت الأمم المتحدة بغرض إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وتعزيز احترام الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، وتعزيز التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب. إن صون السلم والأمن الدوليين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق الأغراض والمبادئ المشتركة التي التزمنا بها جماعياً باعتماد ميثاق الأمم المتحدة.

إننا نشهد بيئة عالمية تتسم بالهشاشة والتشرد والقلق. ونعيش في "سلام بارد"، مع ظهور توترات وشواغل أمنية. ونواجه تحديات عالمية لم يسبق لها مثيل في تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار والأمن المعلوماتي والبيئة وتعزيز التنمية المستدامة. وتفاقمت هذه التحديات بسبب جائحة مرض فيروس كورونا. وقد تؤدي تلك التحديات إلى تفاقم وظهور نزاعات عالمية جديدة. وفي هذا الوقت، ندعو إلى مزيد من التعاون والتضامن وتجديد تعددية الأطراف.

وتكرر كولومبيا تأكيد التزامها الراسخ بالتنفيذ الكامل لاتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام ومنذ تصديق بلدي عليها في عام ٢٠٠١، تمكن من وضع إطار مؤسسي ومعياري قوي، ينعكس في النتائج الهامة المحققة. ومع ذلك، لا تزال التحديات ماثلة. وبلدي من أكثر البلدان تضرراً من استخدام هذه الأسلحة من جانب الجماعات المسلحة المنظمة غير

ونؤكد أيضاً على أهمية اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وننادي بأن تتخذ في الاجتماع القادم للدول الأطراف، في عام ٢٠٢١، قرارات لتعزيز آلية تدابير بناء الثقة وضمان الاستدامة المالية لخطة التنفيذ. ويجب أن نعمل على حماية الصكوك القانونية المتعلقة بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وعلى رصدتها بدقة، وتعزيز النظم القائمة.

ويمكن أن تشكل الاستخدامات الخبيثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تهديداً للتعايش الاجتماعي والسلام والأمن الدوليين. ومن الضروري تركيز الجهود على الحفاظ على بيئة رقمية حرة ومفتوحة وأمنة وموثوقة ومتاحة للجميع وسلمية - وهي حيز يسهم في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة.

وأود أن أختتم بياني بالإقرار بأن كولومبيا تترك الأثر الإنساني لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ولذلك نؤيد توصية الأمين العام للدول بتجنب استخدامها في هذه المناطق.

وتتشاطر كولومبيا الشواغل التي أعرب عنها بشأن احتمال حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويجب أن نضمن استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصراً، وأن نعزز الحوار والشفافية وتدابير بناء الثقة.

ونأسف لأن مؤتمر نزع السلاح لم يحرز أي تقدم حتى الآن. وقد وضعنا ذلك في بيئة خالية من التنظيم أو المعايير في مواجهة التطور السريع للذكاء الاصطناعي وغيره من التكنولوجيات المطبقة على تصميم وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة. ويجب تنفيذ التكنولوجيات الجديدة في إطار ضوابط مبدأ الإنسانية. وإذا ما وجدت هذه التكنولوجيات قبولا واستخدمت، يجب أن يعطي نشرها الأولوية لتخفيف الضرر المفرط أو المعاناة غير الضرورية للمتورطين في نزاع مسلح، وبطبيعة الحال لحماية الناس.

وأود أن أكرر التأكيد على الروح البناءة لوفد بلدي أمام اللجنة الأولى. ونتطلع إلى نجاح مداولات اللجنة في الأسابيع المقبلة.

المنظمة عبر الوطنية، وفي حالة منظومة البلدان الأمريكية، واتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة.

إن نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل مبدآن من مبادئ السياسة الخارجية لكولومبيا وولاياتها الدستورية. ونؤيد نزع السلاح النووي بشكل عام وكامل، رأسياً وأفقي، في ظل تحقق دولي صارم وفعال. وصادفت في عام ٢٠٢٠ الذكرى السنوية الخامسة والسبعون للقصف النووي لهيروشيما وناغازاكي، مع ما ترتب على ذلك من عواقب إنسانية كارثية. وتحلّ هذا العام أيضاً الذكرى السنوية الخمسون لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والذكرى السنوية الخامسة والعشرون لتمديدتها إلى أجل غير مسمى. ونؤكد من جديد أهمية ذلك الصك القانوني وركائزه الأساسية الثلاث: نزع السلاح، وعدم الانتشار، وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونحن فخورون أيضاً بأن نكون طرفاً في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أنشأت أول منطقة خالية من الأسلحة النووية ذات الكثافة السكانية العالية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ونتشاطر القلق بشأن تطوير الأسلحة النووية، وإدراجها في العقائد العسكرية لبعض الدول، والانتشار الرأسي والأفقي. وندعو جميع الدول إلى العمل معاً في مؤتمر استعراض المعاهدة، الذي تأجل إلى عام ٢٠٢١، من أجل إحراز تقدم في التنفيذ الكامل لجميع أحكام المعاهدة والتغلب على أي تسييس قد يؤثر على المداولات في المؤتمر. ونرى أن ذلك سيكون فرصة لزيادة توسيع نطاق الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونؤكد كولومبيا أهمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتدين استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة فاعلة وتحت أي ظرف من الظروف. ونرى أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هي منتدى لمناقشة الحوادث التي تتطوي على هذا النوع من الأسلحة، ونؤكد من جديد أن الدول الأطراف في الاتفاقية ينبغي أن تعمل على تعزيزها.

الطويلة الأجل للعديد من البلدان. ويوصف السودان أحد ضحايا انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإنه يؤيد برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتحقيقاً لهذه الغاية، أصدر السودان العديد من التشريعات والتدابير الإدارية لمكافحة انتشار هذه الأسلحة.

وهناك حملة على الصعيد الوطني للقضاء على الأسلحة الصغيرة غير المشروعة في المناطق المتأثرة بالنزاع في السودان، ولا سيما في دارفور، ما فتئت جارية منذ أكثر من عام. وقد حققت الحملة نتائج هامة. وفي نهاية الشهر الماضي، تم تدمير ٣٠٠ ٠٠٠ سلاح ناري غير قانوني وغير مرخص، كانت قد صودرت كجزء من الحملة. ويمثل ذلك نهاية المرحلة ٣ من الحملة وبداية المرحلة ٤، التي ستنفذ فيها الحكومة تدابير صارمة لكبح انتشار الأسلحة الصغيرة والذخائر غير المشروعة.

وانتشار هذه الأسلحة في منطقتنا يؤكد أهمية التعاون الإقليمي لإحراز تقدم متصاف. وينبغي التركيز إقليمياً على مراقبة الحدود وتبادل المعلومات ونشر أفضل الممارسات. وفي ذلك السياق، نعترف بالعمل الذي يضطلع به المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة، الذي يدعم بلدان شرق أفريقيا ووسطها بتدابير لبناء القدرات، بما في ذلك المجالات الرئيسية التي تهدف إلى تعزيز إدارة الأسلحة ومراقبتها.

ويشغل السودان حالياً رئاسة اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. ويتعهد السودان خلال فترة رئاسته بالتركيز بنشاط على البنود الستة التالية: إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية، وتدمير المخزونات، وإزالة الألغام، ومساعدة الضحايا، والامتثال للاتفاقية، وتنفيذ خطة عمل أوسلو. وقد أثبتت الاتفاقية، منذ دخولها حيز النفاذ قبل أكثر من ٢٠ عاماً، أهميتها الكبيرة في القضاء على هذا السلاح المفرط الأذى وللإنساني الذي له آثار عشوائية، لا سيما على الأطفال وغيرهم من المدنيين الأبرياء. وسيواصل السودان العمل مع الشركاء الآخرين

السيد محمود (السودان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعم السودان وتعاون، وأتطلع إلى مداولات بناءة تحت قيادتكم.

ويؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من إندونيسيا ومصر والكاميرون باسم حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الدول العربية، على التوالي (انظر A/C.1/75/PV.2). وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

بعد مرور خمسة وسبعين عاماً على هيروشيما وناغازاكي، لا يزال الخطر الذي يشكله الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية على البشرية أكبر تهديد للسلم والأمن الدوليين. ويؤكد السودان من جديد التزامه بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا تزال حجر الزاوية الذي ينبغي أن يقوم عليه نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ونأمل أن يكون المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢١ مناسبة للتوصل إلى وثيقة ختامية موضوعية وتجديد الدعم الدولي للمعاهدة، فضلاً عن إبراز المسؤولية الرئيسية والخاصة للدول الحائزة للأسلحة النووية.

والسودان مقتنع بأن لمعاهدة حظر الأسلحة النووية دوراً تكميلياً هاماً تؤديه في تعزيز روح وأهداف معاهدة عدم الانتشار. وفي تموز/يوليه الماضي تحديداً، أصبح السودان الدولة الثانية والثمانين التي توقع على معاهدة حظر الأسلحة النووية. ويجري السودان حالياً العمليات القانونية والإدارية الداخلية اللازمة للتصديق على المعاهدة. وبينما نتطلع إلى دخول المعاهدة حيز النفاذ، فإننا ندعو جميع الدول التي لم توقع على المعاهدة ولم تصدق عليها إلى أن تفعل ذلك.

ولا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن في منطقتنا. وتسهم هذه الأسلحة إسهاماً كبيراً في تأجيج النزاعات المسلحة وتقويض التنمية الاجتماعية والاقتصادية

النوعية، واتفاقية الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكول الإضافي.

إن الإطار متعدد الأطراف، والأهداف والمبادئ والالتزامات المتفق عليها بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية، توفر الأسلوب الأنسب والأمثل والوحيد لمعالجة جميع قضايا نزع السلاح والأمن الدولي. وعلى وجه التحديد، معاهدة عدم الانتشار النووية، إذ يدعو بلدي مجدداً إلى أهمية تنفيذ التعهدات الخاصة بالعمل على تحقيق عالمية المعاهدة، كما تؤكد على ضرورة احترام التوازن بين ركائز المعاهدة الثلاث، وإصلاح الخلل الناجم نتيجة تعمد التركيز من جانب بعض الدول الأطراف على ركيزة على حساب ركيزة أخرى. كما تؤكد على ضرورة تفعيل التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية. وندعو جميع الأطراف إلى أن تبرز أهمية تعزيز العمل المشترك للوصول إلى مكتسبات فعالة وتوافقية خلال المؤتمر الاستعراضي القادم، وأن نشارك جميعاً فيه ونحن مؤمنون بنجاحه وليس فشله. وفي ذات السياق، نعيد التأكيد على أهمية تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ والمعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وما اقره المؤتمران الاستعراضيان لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ من توافق بإنشاء خطة عمل لإنشاء تلك المنطقة. وفي هذا الإطار ترحب دولة الكويت بانعقاد ونجاح الدورة الأولى للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة. ونتطلع الانعقاد أعمال الدورة الثانية في العام القادم بعد أن حالت الجائحة من انعقادها في الموعد المقرر لها هذا العام. ونكرر دعوتنا لكافة الأطراف المدعوة للمؤتمر للمشاركة بهدف التفاوض على معاهدة توافقية وملزمة في هذا الشأن بما يسهم في تعزيز الأمن والسلام على الصعيدين الإقليمي والدولي.

إن التطور المتسارع في العولمة والتقدم في التكنولوجيا يجعل خطر إنتاج الأسلحة التقليدية خاصة الصغيرة منها والخفيفة، أمراً سهلاً الوصول إليه وفي متناول الجميع، خاصة من قبل الأفراد والجماعات الفاعلة من غير الدول. ومن هذا المنطلق، يدعو بلدي إلى ضرورة

للمساهمة في التقدم العالمي المطرد الذي أحرز لتخليص العالم من الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وأود أن أشير إلى أن مشروع القرار المستكمل المعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها" (A/C.1/75/L.26) قدمته السودان والنرويج وهولندا، باسم الدول الأطراف في الاتفاقية، للنظر فيه في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة التصويت مؤيدة لمشروع القرار.

السيد الدعي (الكويت): في البداية، السيد الرئيس، أقدم لسعادتك بخالص التهاني بمناسبة انتخابكم رئيساً

للجنة الأولى هذا العام، متمنياً لكم التوفيق في دارتها. ونعذكم بكل الدعم بهذه الدورة التي تتعقد في ظروف صعبة نظراً لتفشي جائحة كورونا. كما أقدم بالشكر لسلفكم مندوب بوليفيا، على جهوده المبذولة في إطار إدارة أعمال اللجنة الأولى العام الماضي. ولا يفوتني التعبير عن سعادتنا بتبوء وفد جمهورية مصر العربية، منصب نائب رئيس اللجنة، متمنية لممثليها وباقي أعضاء المكتب جميعاً النجاح في أعمالهم.

يؤيد وفد بلدي ما جاء في بيانات المجموعة العربية ومجموعة حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/75/PV.2).

تجدد دولة الكويت تأكيدها على مواقفها الثابتة والراسخة حول ما يتصل بقضايا نزع السلاح والأمن الدولي، تلك المواقف المتمثلة في إرساء السلام والأمن والاستقرار في العالم، والتي لا يمكن أن تتحقق مع انتشار وتدفق الأسلحة، خاصة النووية منها، مما يحتم علينا جميعاً السعي نحو تخليص البشرية من تلك الأسلحة والعمل على توفير وتسخير الإمكانيات المادية والبشرية المخصصة لها من أجل التقدم والتنمية، وذلك انطلاقاً من احترامها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية وإيمانها الراسخ بالامتثال لها، ولا سيما المتصلة بنزع السلاح، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، معاهدة عدم انتشار الأسلحة

ختاماً، نتمنى بأن تفضي هذه الدورة إلى ترسيخ القناعة لدى جميع الدول الأعضاء في ضرورة أن يستمر الحوار المفتوح والبناء والهادف لاستدامة السلام والأمن والاستقرار، وضمان تعزيز الثقة والحد من مخاطر انتشار الأسلحة، وتحمل الجميع مسؤولياته بالطرق المثلى، بما يسهم في تدعيم منظومة نزع السلاح، وصولاً للغاية الأسمى وهي صون الأمن والسلم الدوليين.

وسيتم تحميل النسخة الكاملة لبنياني على صفحة الإنترنت الخاصة باللجنة.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يؤسفنا أن نلاحظ أن نطاق عوامل الأزمة التي تؤثر على حالة السلم والأمن الدوليين قد اتسع بشكل كبير. ولا يزال فقدان الثقة التام فيما بين البلدان، واستنفاد تعددية الأطراف وانهيار الآليات والاتفاقات متعددة الأطراف في صون السلم والأمن الدوليين، عوامل رئيسية مزعزة للاستقرار. إننا نشهد تدمير الأسس المنهجية للأمن الدولي.

وما زالت التوترات والمواجهة تتزايد نتيجة لإنهاء معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى. إن القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً بالانسحاب من معاهدة السماوات المفتوحة يضر ببنية الأمن في عموم أوروبا وآليات تحديد الأسلحة التقليدية، وتدابير بناء الثقة والأمن، التي يمكن أن تؤدي بدورها إلى عواقب سلبية في جميع أنحاء العالم.

وبيلاروس، بوصفها دولة عضواً في الأمم المتحدة، قدمت ودعمت مبادرات عملية ترمي إلى تعظيم إمكانات المنظمة في صون السلم والأمن الدوليين. وندعو إلى استئناف الحوار الدولي واسع النطاق لاستعادة الثقة، على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وندعو إلى اتخاذ تدابير فعالة لمنع نشر القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى في القارة الأوروبية وملء الفراغ القانوني الذي خلفه إنهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. واقتراحنا هو اعتماد إعلان بشأن عدم نشر القذائف المتوسطة المدى والأقصر مدى.

تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الأممية المتخصصة من خلال تبادل المعلومات وتشارك الخبرات، وذلك للحد من وصول تلك الأسلحة للجماعات والكيانات الإرهابية. إذ لا يخفى علينا جميع ما تعانيه منطقتنا، منطقة الشرق الأوسط، من عدم الاستقرار الأسباب متنوعة، ومنها التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فبلدي يشارك باقي الدول الشواغل التي أعربت عنها حول التداعيات والآثار الإنسانية الناجمة عن تلك الأسلحة، خاصة تلك من مخلفات الحروب، الأمر الذي يحتم علينا جميعاً ضرورة بذل المزيد من الجهود للحد من انتشارها ومعالجة مخاطرها بصورة جادة. كما نحث الدول على رفع الوعي والتتقيف بمخاطر تلك الأسلحة بما يسهم في تدعيم الأمن والاستقرار العالمي.

وفيما يتصل بالأمن السيبراني، تؤكد دولة الكويت على أهمية تعزيز التعاون الدولي لتعزيز أمن تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، بما يعزز قدرات الدول ضد أية هجمات إلكترونية. فخطر الهجمات السيبرانية أصبح بشكل واضح لا شك فيه خطراً يهدد الأمن الدولي. كما يؤكد بلدي على أهمية استمرار الدور المركزي للأمم المتحدة في تطوير منظومة المعايير الدولية لأمن الاتصالات والمعلومات، وعلى أهمية استمرار التعاون الدولي في هذا المجال، بقصد تعزيز الوقاية من أي محاولة لاستخدام هذه التكنولوجيا الأغراض تخريبية، قد تؤثر على جميع المرافق لمختلف الدول. ونرحب ببدء اجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية، ونأمل بأن يتوصل الفريق التوصيات يُعتد بها بشأن تنظيم السلوك المسؤول للدول في هذا المجال.

تؤكد دولة الكويت على أهمية وفاعلية آليات نزع السلاح، المتعددة، والمتمثلة في مؤتمر نزع السلاح، وهيئة نزع السلاح، واللجنة الأولى، وما تشكله هذه الآليات من ركيزة أساسية على الاستمرار بها، وفقاً للولاية المحددة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، لعام ١٩٧٨، وهو ما يتطلب ضرورة تحمل جميع الدول الأعضاء لمسؤولياتها في بذل المزيد من الجهود، والعمل على تعزيز الإرادة السياسية ذات الصلة، لتفعيل دور تلك الآليات الهامة والحيوية.

وتؤيد بيلاروس تعزيز تدابير بناء الثقة في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات على الصعيد الدولي. ويمكن أن يكون أحد العناصر الرئيسية لهذه التدابير هو إنشاء منطقة ما يطلق عليه حسن الجوار الرقمي، وبعبارة أخرى، توقيع اتفاقات ثنائية بين الدول في مجال أمن المعلومات الدولي تقوم على الثقة والتفاهم المتبادل، مما سيعزز الإمكانات الإقليمية لمواجهة هذه التهديدات. وينبغي أن يتم هذا النوع من العمل على أساس مبدأ السيادة الرقمية حصراً، أي الحق السيادي للدول في صياغة سياساتها الوطنية لتكنولوجيا المعلومات وحماية مواردها من تكنولوجيا المعلومات ومرافقها الحيوية من الاستخدام غير المأذون به أو التدخل الخارجي.

وفي هذا السياق، تؤيد المبادرة العالمية لأمن البيانات التي اقترحتها الصين، والتي تتماشى مع مبادرة بيلاروس وتهدف إلى تعزيز السيادة الرقمية وأمن البيانات، فضلاً عن تعزيز التعاون الدولي وكفالة أمن تكنولوجيا المعلومات على الصعيد الدولي.

وندعو الدول أيضاً إلى أن تركز في عقائدها الوطنية مبدأ الحياد الرقمي، كما فعلت بيلاروس سلفاً. وستتظر الجمعية العامة هذا العام في مشروع القرار التقليدي الذي استهلته بيلاروس، والمعنون "حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة: تقرير مؤتمر نزع السلاح". ولعل ذلك القرار هو الآلية الوقائية الوحيدة التي تهدف إلى وضع إجراء متفق عليه دولياً يتيح رصد إمكانية تصميم ونشر أسلحة دمار شامل جديدة. وندعو جميع البلدان إلى دعم تلك الآلية في إطار توافق آراء واسع النطاق.

ونعتقد أيضاً أن الأولوية تتمثل في منع وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول. ونولي أهمية كبيرة لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي يقوم بدور خاص فيما بين النظم العالمية القائمة لعدم الانتشار ويكفل اتباع نهج شامل لمكافحة أسلحة الدمار الشامل. ونتطلع إلى تمديد ولاية لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وولاية فريق الخبراء التابع لها، في عام ٢٠٢١.

وفي العام المقبل، تصادف الذكرى السنوية الخمسين لبدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومع ذلك، فإن المشاكل المرتبطة بوجود الأسلحة النووية تظل ليس دون حل فحسب، بل إنها ازدادت سوءاً.

وفي المستقبل القريب، سننظم المؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار، حيث سيتعين علينا إجراء تقييم نزيه ومحاذٍ للجهود الدولية الرامية إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونعتقد أنه من الضروري ضمان أن تكون نتائج المؤتمر الاستعراضي المقبل فعالة بقدر الإمكان - وقبل كل شيء، مدعومة على نطاق واسع. ونحن على استعداد للمشاركة في تعاون مفتوح وشامل مع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في إعداد عملية الاستعراض وإجرائها.

ومن أهم مكونات النظام العالمي لعدم الانتشار المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونؤيد المفاوضات التي بدأت في عام ٢٠١٩ بشأن إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط، ونأمل أن يتم الخروج من المأزق السياسي الحالي بشأن هذه المسألة.

ونلاحظ مع الأسف أنه لا توجد حتى الآن مناطق خالية من الأسلحة النووية في القارة الأوروبية. وكثيراً ما وجهت بيلاروس نداءات من أجل البدء في العمل على إنشاء هذه المناطق. ونرى أن من الحيوي كفالة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر، التي تؤدي دوراً حاسماً في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ويساورنا القلق إزاء المحاولات المستمرة الرامية إلى الحط من قيمة المعاهدة. وندعو بقوة جميع البلدان التي سيكون لأعمالها تأثير على مستقبل المعاهدة أن تبدي تصميماً سياسياً وتتخذ خطوات لكفالة دخولها حيز النفاذ في أسرع وقت ممكن.

وإزاء خلفية الجائحة والحاجة الكبيرة إلى حلول رقمية للتعاون الحكومي الدولي وما يتصل به من تهديدات، نود أن نثير مسألة تعزيز التعاون في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات بغية التقليل إلى أدنى حد من مخاطر الاستخدام الخبيث والعدائي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

عدم وجود توافق في الآراء بشأن بدء عملها. ونرى وجوب أن تكون جميع قرارات هيئة نزع السلاح، الإجرائية والموضوعية، على أساس توافق الآراء، كما كان الحال دائماً، مع احترام الممارسة العربية للهيئة. وقد طالبنا البلد المضيف وما زلنا ندعوه إلى الامتثال لالتزاماته بكفالة دخول جميع ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دون عوائق من أجل المشاركة في أعمال كل من هيئة نزع السلاح واللجنة الأولى. وتكرر جمهورية بيلاروس انفتاحها واستعدادها لتعاون شامل قائم على الاحترام المتبادل لجميع الدول الأعضاء من أجل تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

السيد الحرشة (ليبيا): سيدي الرئيس، بداية أود أن أقدم إليكم وإلى أعضاء المكتب الآخرين بالتهنئة على انتخابكم لقيادة أعمال هذه اللجنة، متمنياً لكم كل النجاح، ومؤكداً على استعداد وفد بلدي للتعاون معكم ومع بقية الوفود للوصول إلى الأهداف التي أنيطت باللجنة.

أود أن أعبر أيضاً عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلى به ممثل مصر باسم المجموعة العربية، وبيان وفد إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/75/PV.2).

هذه اللجنة يعمل عليها الكثير في أن تسهم في الدفع بالجهود الدولية نحو إزالة كل الأسلحة التي تهدد أمن وسلامة ومستقبل الشعوب، سيما أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق، وبالرغم من أهمية الصمود والفاعلية التي أثبتتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إزاء احتواء انتشار هذه الأسلحة، فإن عدم التطبيق الكامل والشفاف لبنودها ما زال يشكل قلقاً عميقاً، علاوة على بعض الخلافات القائمة حول أهدافها وغاياتها الأساسية. إذ إن الدول الحائزة للأسلحة النووية لم تلتزم بعد بالاتفاق النووي بل واصلت برامج تحديث أسلحتها مما فتح المجال أكثر من ذي قبل لسباق في التسلح، وما يمكن أن يجره ذلك من مخاطر قد يصعب السيطرة عليها.

الأمر الذي دفع الكثير من الدول ومن بينها ليبيا، وكذلك المنظمات غير الحكومية المعنية بهذا الجانب للتفاوض بشأن صك

وفي عام ٢٠١٩، وبناء على مبادرة بيلاروس، استضافت لجنة القرار ١٥٤٠ اجتماعاً إيضاحياً لنتائج التعاون الإقليمي بين بيلاروس وقيرغيزستان وطاجيكستان على أساس استعراض الشراكة الثلاثية. وكان ذلك الاجتماع أول اجتماع من نوعه لهيئة فرعية يستهدف تحديداً بلدان أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

وفي سياق مسألة أسلحة الدمار الشامل، نود تأكيد أننا نجد استخدام الأسلحة الكيميائية غير مقبول. ونؤيد القرارات التي يمكن أن تعيد توافق الآراء إلى عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونعارض أي خطوات تسييس عمل المنظمة أو تتعدى بطريقة أو بأخرى على اختصاص مجلس الأمن.

وتعلق بيلاروس أهمية كبيرة على عمل مؤتمر نزع السلاح. وفي هذا العام، أصبح الاجتماع أحد بنود عمل الرؤساء الستة لكل دورة سنوية، وبُذِل كل جهد ممكن لاستعادة أجواء التعاون الودي في أعمال المؤتمر وتنظيم عمله الموضوعي.

وندعو جميع البلدان إلى تأييد مشروع القرار المعنون "حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة: تقرير مؤتمر نزع السلاح"، الذي قدمته بيلاروس بوصفها رئيسة المؤتمر.

ونلاحظ مع الأسف أن الثغرات القانونية في تنظيم استخدام الفضاء الخارجي لم تسد بعد. ونؤكد مجدداً تأييدنا للاتفاق الذي وضعته روسيا والصين بشأن منع وضع أسلحة في الفضاء الخارجي، واستخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد الأجسام الفضائية. ونلاحظ أهمية المبادرة الدولية والالتزام السياسي بالآلا تكونا بموجبه أول من يضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وندعو جميع البلدان إلى الانضمام إليها. ونؤيد مواصلة تعزيز الحوار ومراعاة آراء جميع الأطراف، وكذلك اتخاذ خطوات عملية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ويساورنا القلق لأن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لم تتمكن، للسنة الثانية على التوالي، من بدء دورتها الرئيسية بسبب

المبذولة على المستوى الإقليمي لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ونجدد ترحيبنا بانعقاد الدورة الأولى لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط الذي عقدته الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، بموجب مقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣، ونجاحها في اعتماد عدد من القرارات الموضوعية والإجرائية الهامة على النحو الذي يعكسه تقرير الأمين العام A/75/63. وتحت ليبيا كافة الأطراف المدعوة لهذا المؤتمر على المشاركة فيه بحسن نية بهدف التفاوض على معاهدة ملزمة قانوناً في هذا الشأن بما يسهم في تعزيز السلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

إن ليبيا، وهي إحدى دول حوض البحر المتوسط، ستظل حريصة على التعاون والتنسيق والتشاور مع دول الحوض بما يعزز الأمن والسلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والرخاء لشعوب كل المنطقة. وتدعو لمراعاة مصالح الجميع، وتغليب الحوار والتفاهم لحل ما يحدث من خلافات أو تباين في وجهات النظر، والبحث في السبل الجديدة التي تحقق التعاون المشترك في شتى المجالات.

في معظم النزاعات الدائرة في الوقت الراهن تجري أعمال القتال أساساً باستخدام الأسلحة الصغيرة، فهي تستخدم على نطاق واسع في النزاعات بين الدول وتعتبر الأسلحة المفضلة في الحروب الأهلية وأعمال الإرهاب والجريمة المنظمة وحرب العصابات. ورغم أن تراكم الأسلحة الصغيرة والخفيفة قد لا يشكل في حد ذاته السبب وراء نشوب النزاعات فإن الإفراط في تكديسها وتوافرها على نطاق عالمي قد يساهم في تفاقم التوترات السياسية، الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى أعمال عنف أشد فتكاً وأطول أمداً، ما يضاعف الشعور بانعدام الأمن، وهو ما قد يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه الأسلحة.

ومن هذا المنطلق، تؤكد ليبيا على الأهمية البالغة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، خاصة فيما يتعلق بالظاهرة الخطيرة المتمثلة في تزايد تدفقات تلك

دولي لحظر السلاح النووي. وقد تكلفت هذه الجهود باعتماد معاهدة الحظر الشامل للأسلحة النووية، وهي أول صك متعدد الأطراف وملزم قانوناً. وهنا نجدد الدعوة للدول الحائزة لهذه الأسلحة لتبرهن عن تضامنها مع جهود تخليص العالم من هذه الأسلحة الفتاكة، وتسارع إلى الانضمام إلى هذه المعاهدة.

شهد العقد الماضي ارتفاعاً في عدد النزاعات المسلحة وما نتج عنها من خسائر بشرية ومادية فادحة وتشريد ملايين البشر عن ديارهم مما أحدث معاناة إنسانية قاسية وحالات من عدم الاستقرار على مختلف المستويات. وقد ضاعف من هذه المآسي التدخلات الأجنبية السلبية المدفوعة... وقد ضاعف من هذه المآسي التدخلات الأجنبية السلبية المدفوعة بمصالح ضيقة ومتضاربة على حساب أمن واستقرار ورخاء الشعوب.

وقد أدت هذه التوجهات غير المسؤولة إلى إطالة بعض الأزمات وعرقلة مساعي إيجاد الحلول السلمية لها. والمشهد في بلدي، ليبيا خير دليل على ذلك - حيث أدت الانتهاكات المتواصلة من قبل بعض الدول لقرارات مجلس الأمن التي حظرت توريد السلاح، إلى تفاقم النزاع وتعقيد الأزمة، وتعثر الوصول إلى الحلول السلمية. وبات واضحاً أن تلك الدول مستمرة في انتهاكاتها، مستفيدة من عدم وجود عقوبات رادعة من الأمم المتحدة.

وهي ماضية في رفع وتيرة سياساتها غير المشروعة حيث ضاعفت من حجم ونوعية ما تورده من أسلحة لتشمل المركبات غير المأهولة الذاتية التشغيل (الطائرات بدون طيار)، والأسلحة الفتاكة الذاتية التوجيه، وما سببه ذلك من حدوث خسائر بشرية ومادية فادحة. إننا نؤكد من جديد حرص حكومة الوفاق وتمسكها بالحل السلمي للأزمة واستعدادها الدائم للتعاطي الإيجابي مع كل مبادرات السلام، وهو ما برهنت عليه في كل المناسبات.

تؤكد ليبيا على الدور البارز لاتفاقيات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في تحقيق السلم والأمن الدوليين ودفع جهود نزع السلاح النووي في كافة أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، يرحب بلدي بالجهود

نؤكد على أن تقوم أجهزة الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها التاريخية في تحقيق الأمن، بعيداً عن أجناس داخلية أو خارجية، خاصة ونحن نشهد اليوم تحولاً غير مسبوق في تعدد اللاعبين الدوليين والتدخل الخارجي في شؤون كثير من البلدان لخدمة أجناس معينة، مما حال دون الوصول إلى حلول لهذه النزاعات. ونأمل أن تتمكن جلستنا هذه من اعتماد توصيات عملية من شأنها المساهمة في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

السيد هورن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم وأعضاء المكتب على انتخابكم؛ وتقدم أستراليا دعماً القوي للدورة التي تنتظرنا.

إننا نلتقي في سنة لا مثيل لها. ونكافح بيئة أمنية دولية متزايدة التعقيد وجائحة عالمية. إن القواعد والأعراف الدولية التي كانت أساس الأمن والازدهار العالميين على مدى عقود تتعرض لتهديد متزايد. ولم يكن الحوار قط أكثر أهمية، وللجنة الأولى دور هام تؤديه.

وتشجع أستراليا بقوة الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية على الاستمرار في الرد الفوري والفعال على الذين يتحدون الاتفاقية وتنفيذها.

ونرحب بإصدار تقرير فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي يعزو استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية في عام ٢٠١٧. ودعوى سورية إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها كدولة طرف في الاتفاقية.

وندعو أيضاً جميع الدول الأطراف إلى كفالة مساءلة جميع مستخدمي الأسلحة الكيميائية والذين يتولون مهام القيادة أو يكونوا المستخدمين أو يحموهم. وفي هذا الصدد، تدين أستراليا تسميم أليكسي نافالني بعامل مؤثر على الأعصاب. ونؤيد بقوة أعمال التحقيق المستقلة والمحايدة التي تقوم بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مواجهة هذه التحديات.

إن الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية المدمرة لمرض فيروس كورونا لمثال صارخ على العواقب المحتملة والاضطراب الذي

الأسلحة إلى الإرهابيين والجماعات المسلحة غير الشرعية. وفي هذا الصدد، ترحب بلدي باعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج العمل بالإجماع. كما يعرب بلدي عن رفضه لمحاولات فرض التزامات تتصل باتفاقيات خلافية تم تجاهل التوافق الدولي عند إبرامها، وكذا أية قيود على حق الدول المشروع في توفير احتياجاتها من الأسلحة التقليدية، في مخالفة لميثاق الأمم المتحدة. ويتطلع بلدي لإحراز تقدم ملموس في إطار الاجتماع السابع، الذي سيعقد خلال السنة القادمة إزاء مسألة مكافحة التحويل والإمداد الدولي غير المشروع للأسلحة لمتلقين غير مرخص لهم، ووفقاً لما تضمنته نتائج المؤتمر الاستعراضي الثالث لعام ٢٠١٨.

تؤكد ليبيا على أهمية تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بأمن تقنيات الاتصالات والمعلومات، بما يحصن الدول ويعزز قدراتها ضد أية هجمات تخريبية. وهو ما أكدته تقارير عدة أفرقة من الخبراء الحكوميين. وتحرص ليبيا على استمرار الدور المحوري للأمم المتحدة في تطوير منظومة المعايير الدولية لأمن المعلومات والاتصالات، واستمرار التعاون في إطار الأمم المتحدة في هذا المجال الذي بات يؤثر على جميع المرافق الحيوية لمختلف الدول ويشهد تزايداً لافتاً في توظيفه في أغراض تخريبية تخل بالأمن الدولي. وترحب ليبيا، في هذا السياق، ببدا اجتماعات الفريق العامل المفتوح العضوية المنشأ عملاً بالقرار ٢٧/٧٣. وتأمل في توصله لتوصيات موضوعية يعتد بها بشأن تنظيم السلوك المسؤول للدول في هذا المجال الحيوي.

ختاماً، تؤكد ليبيا مجدداً حرصها التام على الإيفاء بالتزاماتها بمقتضى الصكوك الدولية الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل. ولن تدخر جهداً في الإسهام بفاعلية في الجهود الدولية على المستوى الثنائي ومتعدد الأطراف اقتناعاً منها بأن التعاون الدولي والإرادة السياسية الجادة يشكلان العنصرين الأساسيين للمضي قدماً في سبيل تحقيق أهداف نزع السلاح، وتسخير الإمكانيات المادية والتطورات العلمية والتقنية الهائلة لتحقيق عالم آمن ومزدهر للأجيال القادمة، والدفع بقوة نحو الأمن الجماعي بعيداً عن النزعة الأحادية. كما إننا

فلويد، مستعد للقيادة بنفس التصميم. ونأمل أن يدعم جميع الأعضاء السيد فلويد بوصفه مرشحاً مؤهلاً تأهيلاً عالياً وأول زعيم لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يأتي من منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

والتحقق والامتثال جزءان لا يتجزآن من تحديد الأسلحة الفعال. وترحب أستراليا بفرصة المشاركة في فريق الخبراء الحكوميين الثاني المعني بالنظر في دور التحقق في النهوض بنزع السلاح النووي، وستعمل بصورة بناءة مع المشاركين الآخرين. وينبغي ألا يكون تركيزنا على الهدف النهائي على حساب الخطوات المؤقتة العملية. وقد حظي الحد من المخاطر النووية باهتمام مُستحق في السنوات الأخيرة، ونشيد بعمل مبادرة تهيئة بيئة مواتية لنزع السلاح النووي ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح على وجه الخصوص.

وستشارك أستراليا والفلبين في رئاسة حلقة عمل افتراضية للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن الحد من المخاطر النووية في الفترة من ١٨ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وندعو أعضاء المنتدى إلى المشاركة بنشاط.

وتتضم أستراليا إلى الدول الأخرى في السعي إلى تحقيق سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية، بما في ذلك إخلاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الأسلحة النووية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. وندين عمليات إطلاق القذائف التسيارية القصيرة المدى المتكررة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكان آخرها في ٢٩ آذار/مارس، وهي انتهاكات واضحة لقرارات مجلس الأمن.

ونشعر أيضاً بقلق عميق إزاء إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ١ كانون الثاني/يناير أنها لم تعد تشعر بأنها ملزمة بوقفها الاختياري للتجارب النووية وإطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات. ونرى أن ذلك يبعث على القلق البالغ نظراً لكشفها مؤخراً النقاب عن قذيفة تسيارية عابرة للقارات جديدة خلال عرض عسكري في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. وندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى تجنب الاستفزات التي تهدد بعدم الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية،

يمكن أن نرى ما إذا كانت الأسلحة البيولوجية قد استخدمت على الإطلاق. ويجب أن نغتم المؤتمر الاستعراضي للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية في العام المقبل كفرصة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن سبل تعزيز الاتفاقية والحد من المخاطر البيولوجية.

ونحتفل بالذكرى السنوية الخمسين لدخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ - وهو إنجاز رائع متعدد الأطراف لتحديد الأسلحة. وسيكون المؤتمر الاستعراضي العاشر الذي أعيد تحديد موعده فرصة هامة لإعادة تأكيد التزامنا بالمعاهدة وبناء الطريق نحو الهدف النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

وستكرس أستراليا، جنباً إلى جنب مع شركائنا الأقاليين في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، كل جهد ممكن للتوصل إلى نتائج تدعم الرؤية الجريئة لمعاهدة عدم الانتشار.

ونرحب بالمحادثات الثنائية بين الولايات المتحدة وروسيا الرامية إلى تحسين تحديد الأسلحة النووية والبيئة الأمنية. ومع ذلك، فإن مشاركة الصين، بوصفها دولة رئيسية حائزة للأسلحة النووية وطرفاً في معاهدة عدم الانتشار، ستكون مطلوبة أيضاً في تشكيل حقبة جديدة من تحديد الأسلحة.

وقد كانت أستراليا ومنطقتنا، منطقة المحيطين الهندي والهادئ مسرحاً لأكثر من ٣٠٠ تجربة نووية بين عامي ١٩٤٦ و ١٩٩٦؛ وقد أدت تلك التجربة الحية دوراً في قرارنا إحضار نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى الجمعية العامة في عام ١٩٩٦، مما أدى إلى فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ومن خلال دورنا كرئيس مشارك لمجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمشاركة في قيادة القرار السنوي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية - الذي نحث جميع الأعضاء على المشاركة في تقديمه - لم يتلاشى تصميمنا على إنهاء التجارب النووية ورؤية المعاهدة تدخل حيز النفاذ. ومرشحنا لمنصب الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، السيد روبرت

بالإضافة إلى التمسك بالنظام الدولي القائم على القواعد خارج الإنترنت، فإننا ملتزمون أيضاً بالتمسك به في الفضاء الإلكتروني. وننشط في كل من الفريق السادس للخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي، والفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، حيث نعمل في وقت واحد وننظر في كيفية البناء على توصيات فريق الخبراء الحكوميين لعام ٢٠١٥. ويجب أن تتاح الفرصة لهاتين العمليتين لإنجاز مهامتهما وتقديم توصياتهما، ويجب ألا نستبق نتائجهما. ونحن متفائلون بشأن نتائج فريق الخبراء الحكوميين والفريق العامل المفتوح باب العضوية، اللذين يحرزان تقدماً في الحوار الحاسم بشأن سلوك الدولة المسؤول في الفضاء الإلكتروني.

وأستراليا ملتزمة بالحفاظ على المجال الفضائي بوصفه بيئة آمنة ومأمونة ومستدامة لصالح الجميع. وعلينا كمجتمع دولي أن ننظر في كيفية وضع المعايير الدولية والشفافية والتعاون في تعزيز السلوك المسؤول في الفضاء. ونرى في وضع مجموعة متسقة ويمكن التنبؤ بها من السلوكيات المسؤولة المتفق عليها خطوة حيوية في الحفاظ على الأمن والاستقرار في الفضاء الخارجي. ونشجع جميع الدول على النظر في أنواع السلوكيات التي ستخفف من حدة التوتر وتقلل من نطاق سوء التقدير.

وفي هذه الأوقات العصيبة، يجب أن تعمل آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح بكامل طاقتها. وفي الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية العشرين بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ندافع عن المشاركة الكاملة والفعالة للنساء والرجال في المحافل الأمنية الدولية والمنظمات ذات الصلة. وخلال رئاستنا لمؤتمر نزع السلاح، تلقينا دعماً استثنائياً لاقتراحنا بتقدير التنوع والمساواة في مؤتمر نزع السلاح. وسنعمل مع الرؤساء القادمة لجعل ذلك حقيقة واقعة - حقيقة طال انتظارها. كما رحبنا بالإجراءات الموضوعية المراعية للتنوع ونوع الجنس التي اتخذتها خطة عمل أوسلو في المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي.

والتزامها المستمر بالحوار، ولا سيما مع الولايات المتحدة وجمهورية كوريا. وأستراليا ملتزمة بالتنفيذ الصارم للجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وندعو جميع الدول الأخرى إلى أن تحذو نفس الحذو.

ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران لتيسير التنفيذ الكامل لاتفاق الضمانات الشاملة وبروتوكوله الإضافي. والامتثال الصارم للالتزامات بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمر بالغ الأهمية، ونحن نؤيد بقوة استمرار عمل الوكالة الفني بشأن التحقق والرصد.

وتواصل أستراليا دعم تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة وإضفاء الطابع العالمي عليها، ولا سيما في منطقتنا. ونشجع جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على النظر في ذلك من جديد، منوهين بأنها لا تمس بحق الدولة في تنظيم صادراتها من الأسلحة التقليدية والسيطرة عليها.

إن التكنولوجيات الجديدة والناشئة ذات الذكاء الاصطناعي المتقدم والوظائف ذاتية التشغيل المعززة أصبحت منتشرة بشكل متزايد في القطاعين المدني والعسكري. وتدرك أستراليا القيمة والفوائد المحتملة التي يضيفها الذكاء الاصطناعي إلى التكنولوجيات العسكرية والمدنية. وتقدر أستراليا عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، الذي ينظر في الآثار التقنية والقانونية والدولية المترتبة عن إمكانية تطوير أسلحة ذاتية التشغيل.

ونتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي الثاني للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية في الشهر القادم، حيث نطمح إلى إحراز تقدم نحو عالم خال من الألغام وتلبية احتياجات الضحايا والناجين. وسننضم مرة أخرى إلى أفغانستان وفرنسا كمقدمين رئيسيين لمشروع القرار A/C.1/75/L.38 بشأن التصدي لخطر الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، ونحث الوفود على المشاركة في تقديمه.

وبعد مرور خمسة وسبعين عاماً على عمليات القصف الإجرامية التي استهدفت هيروشيما وناغازاكي، هناك ما يقرب من ٤٠٠ ١٣ سلاح نووي، منها ما يقرب من ٨٠٠ ١ قطعة جاهزة للعمل، و ٧٢٠ ٣ سلاحاً منشوراً. وأكثر من نصفهم تملكه الولايات المتحدة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يظل سلبياً تجاه استعراض الموقف النووي للولايات المتحدة، الذي يخفض عتبة استخدام ذلك النوع من الأسلحة، بما في ذلك الرد على ما يسمى بالتهديدات الاستراتيجية غير النووية.

إن الولايات المتحدة، الدولة الوحيدة التي استخدمت الأسلحة النووية مرتين، ورائدة العالم في التجارب النووية، والبلد الذي يستثمر أكثر من غيره في تلك الأسلحة، تبدأ سباقاً جديداً للتسلح، بينما تتسحب من الاتفاقات الدولية المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة ولا تمثل لها. وندين قرار حكومة الولايات المتحدة الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني ومعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. ونحثها على تجديد معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية مع روسيا.

إن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الأولوية القصوى في مجال نزع السلاح ويجب أن تظل كذلك. وينبغي ألا تستخدم الطاقة النووية إلا للأغراض السلمية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول. وسنواصل معارضة فرض تدابير قسرية وجزاءات أحادية الجانب تحدّ من استخدامها للأغراض السلمية.

ونكرر التأكيد على أن الطريقة الفعالة الوحيدة لمنع الأثر الرهيب لتلك الأسلحة هي إزالتها بالكامل بطريقة شفافة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها. وفي غضون ذلك، يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم ضمانات عالمية وملزمة قانوناً وغير مشروطة وغير تمييزية بأنها لن تستخدم هذه الأسلحة أو تهدد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وفي ذلك الصدد، نأمل أن تتضمن الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة التزامات عملية ومحددة وملموسة، مع تحديد مواعيد نهائية، يتم فيها الإعلان بوضوح عن مسؤولية ودور الدول النووية في عملية نزع

ونأسف لأن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة لم تتمكن مرة أخرى من بدء عملها هذا العام. واستراليا، بوصفها أحدث رئيس منتخب، ستقدم قراراً تقنياً يسمح لهيئة نزع السلاح بالاجتماع في نيسان/أبريل المقبل، ونأمل أن نتمكن من الاعتماد على دعم جميع الدول الأعضاء.

وقال رئيس وزراء أستراليا، دولة السيد سكوت موريسون، في بيانه الوطني أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي،

”وفي إطار مواجهة تهديد عالمي للصحة، ذكرنا جميعاً بأهمية التعاون المتعدد الأطراف.“ (A/75/PV.11، المرفق العاشر)

وبينما نجلس هنا مرتدين الكمامات، ومتباعدين بدنياً عن أصدقائنا وزملائنا، فإن ذلك يبين بوضوح التحدي المشترك الذي يواجهنا. إنه تذكير بكيفية عملنا جميعاً في هذا معاً، ولذلك يجب علينا جميعاً أن نعمل معاً.

ونتطلع إلى العمل معكم، سيدي الرئيس، ومع جميع الأعضاء لتعزيز هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار العالميين. وأستراليا ملتزمة بأن تؤدي دورها في جهودنا المشتركة لإنجاح هذه الدورة الخامسة والسبعين المتميزة.

السيدة رودريغيس أباسكال (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم، وأتمنى لكم التوفيق في أعمالكم.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/75/PV.2).

نجتمع اليوم في ظل سيناريو دولي لم يسبق له مثيل حيث تشكل جائحة مرض فيروس كورونا تحدياً للجميع، وتولد أزمة لها آثار مدمرة عديدة في كل مجال من مجالات المجتمع، بينما يجري تحديث الترسانات النووية وتوسيعها بحجة مفاهيم الدفاع والأمن والعقائد العسكرية التي لا تزال تهدد البشرية.

السلمية، والمادة الحادية عشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتكنولوجية، ومهما معلقة وملحة وذات أولوية. والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من ٦٠ عاما هو العقبة الرئيسية أمام التنفيذ الكامل لهاتين المادتين.

ونكرر تأكيد التزامنا بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والوثائق الختامية لمؤتمراته الاستعراضية، الذي يعترف فيه بحق الدول في حيازة الأسلحة وامتلاكها لتلبية احتياجاتها المشروعة في مجال الدفاع والأمن. ومن الملح وضع حد للنقل غير المشروع لهذه الأسلحة ومنع تحويلها إلى جهات غير حكومية غير مرخص لها، وهو المصدر الرئيسي للاتجار غير المشروع.

وسنواصل الدعوة إلى اعتماد بروتوكول يحظر الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل في أقرب وقت ممكن قبل تصنيعها على نطاق واسع. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم وضع لوائح لاستخدام الأسلحة بقدرات ذاتية تشغيلية معينة، ولا سيما المركبات المقاتلة المسيرة من دون طيار.

ونؤكد من جديد دعمنا للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، وهي عملية تاريخية حيث أتاحت للدول الأعضاء فرصة مناقشة ذلك الموضوع بطريقة شفافة وشاملة. ونؤيد مواصلة تلك العملية.

ونكرر رفضنا للاستخدام السري وغير القانوني لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بغرض تقويض النظم القانونية والسياسية للدول. وبالمثل، ندين عسكرة الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي. ويتطلب كلا الفضائين اعتماد صك ملزم قانوناً يعالج الثغرات القانونية الحالية. وسنواصل المطالبة باحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، فضلا عن الالتزام بتعددية الأطراف في المفاوضات على نزع السلاح، بما في ذلك الحفاظ على آليتها وتعزيزها.

السلاح النووي. وسيتوقف نجاحها إلى حد كبير على معالجة الامتثال لجميع الالتزامات بطريقة متوازنة وغير تمييزية، وفقا للركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار: نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمي للطاقة النووية.

ونكرر الدعوة إلى التصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وتفتخر كوبا بأنها خامس دولة تصدق على ذلك الصك، وأن تكون جزءاً من أول منطقة خالية من الأسلحة النووية أنشئت في منطقة مكتظة بالسكان من الكوكب، وتنتمي إلى أول منطقة في العالم تعلن نفسها منطقة سلام.

ونؤيد بقوة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف بلدان العالم أو مناطقه. وفي هذا الصدد، نكرر التأكيد على أهمية تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمد في مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥. وعلاوة على ذلك، نؤيد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ونؤكد من جديد التزامنا بالتنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وفي حين تبذل محاولات لتعديل الولاية التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن المهام لا تزال معلقة. إن تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة غير مكتمل. والولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية التي لم تمتثل لالتزامها القانوني.

ونكرر رفضنا للنهج الانتقائية ذات الدوافع السياسية في تنفيذ الاتفاقية ووضع آليات وإجراءات خارج نطاقها. وسنواصل دعم بروتوكول ملزم قانوناً يعزز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وقد جعلت المعارضة الشرسة للولايات المتحدة في عام ٢٠٠١ من المستحيل تحقيق ذلك الصك.

ولا يزال التنفيذ الكامل والنشط وغير التمييزي للمادة العاشرة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي تشير إلى التعاون الدولي للأغراض

الإضافي. ونشدد على أهمية الامتثال الكامل لتدابير الوكالة في مجال التحقق والتعاون الكامل لإعطاء التأكيدات المطلوبة للثقة في الطابع السلمي الحصري للأنشطة النووية.

وفي هذا السياق، نتطلع إلى أن تقوم إيران بتنفيذ جميع التزاماتها الدولية والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمعالجة جميع القضايا العالقة والمتعلقة بأنشطتها النووية لتعزيز الثقة في الطابع السلمي لبرنامجها النووي.

كما تعد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أداة هامة لتحقيق نزع السلاح النووي. ومن هذا المنطلق، فإننا نطالب الدول لم تتضمن للمعاهدة بعد، خصوصاً دول المرفق ٢، القيام بخطوات عاجلة للتوقيع والتصديق على المعاهدة لتيسير دخولها حيز النفاذ في أقرب وقت.

يأتي انعقاد هذه الدورة بالتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين لدخول معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حيز التنفيذ، حيث تولي دولة الإمارات أهمية خاصة لهذه المعاهدة بوصفها حجر الأساس لنظام عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، والتي يعد إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط من أولوياتها. ومن هذا المنطلق، فإننا نتطلع إلى عقد مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢١، مع تجديدنا لدعوة الدول التي لم تتضمن للمعاهدة إلى الانضمام إليها بهدف تحقيق عالمية المعاهدة وأهدافها.

شارك بلدي في الدورة الأولى لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي تحت رئاسة المملكة الأردنية الهاشمية من منطلق دعم الحوار والجهود الدولية لتحقيق هذا الهدف المهم ذي الأولوية لمنطقتنا. ونتطلع إلى المشاركة في الدورة الثانية للمؤتمر تحت رئاسة دولة الكويت.

وفيما يخص مجال الأمن السيبراني، تؤكد دولة الإمارات على أهمية تعزيز التعاون الدولي في مجال أمن المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية، الذي يعتبر من أساسيات البنى التحتية في كافة

السيدة عبد الرحمن (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، يسرني بداية أن أهنئكم على توليكم رئاسة أعمال اللجنة الأولى للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. ونؤكد على دعم دولة الإمارات لكم، متمنين لكم كل التوفيق في إنجاح هذه الدورة الاستثنائية. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لسلفكم، الممثل الدائم لبوليفيا، لإدارته أعمال هذه اللجنة خلال الدورة السابقة.

وتود دولة الإمارات العربية المتحدة أن تضم صوتها إلى بيان المجموعة العربية (انظر A/C.1/75/PV.2).

تعرب دولة الإمارات العربية المتحدة عن إيمانها الراسخ بأهمية استخدام المحافل الدولية المعنية بنزع السلاح والأمن الدولي للتوصل إلى تقدم في مجال نزع السلاح النووي والأمن الدولي والسلام والاستقرار، حيث نجتمع اليوم في الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة لمناقشة سبل تعزيز التعاون الدولي ومتعدد الأطراف لتحقيق السلم والأمن الدوليين، خاصة في ظل التهديدات الأمنية القائمة، التي انعكست سلباً على المكتسبات التي تم إحرازها خلال السنوات الماضية في مجال نزع السلاح والأمن الدولي.

وتدعم دولة الإمارات جميع الجهود الدولية التي من شأنها دعم التقدم في تحقيق الهدف المشترك، تجاه إقامة عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. كما تعرب عن قلقها إزاء عدم إحراز تقدم في مجالات نزع السلاح النووي واستمرار حالات عدم الامتثال لنظام عدم الانتشار النووي.

تدعم دولة الإمارات العربية المتحدة جميع الجهود المبذولة لتعزيز السلام والأمن العالميين من خلال الصكوك الدولية مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما تولي دولة الإمارات أهمية الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجالات الأمن والأمان النوويين، وضرورة اتباع منهج قائم على الشفافية في الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

كما نشير إلى الدور المحوري للوكالة الدولية للطاقة الذرية وتدابير التحقق لنظام الضمانات الشاملة، المدعومة بالبروتوكول

إن أي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي مكان من العالم وتحت أي ظرف هو تهديد خطير لنظام عدم الانتشار الذي عمل عليه المجتمع الدولي وعلى ترسيخه لعقود طويلة. ولهذا فقد واجه المجتمع الدولي بالرفض والإدانة استخدام هذه الأسلحة الفتاكة في سورية، كما أكدت مختلف التقارير الأممية، وهو ما يستوجب مساءلة مرتكبي تلك الجرائم. إن استخدام المواد السمية كأسلحة حرب يعد من جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وقد تجلّى رفض المجتمع الدولي لهذه الجرائم الفظيعة في قيام الجمعية العامة بإنشاء الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١.

على الرغم من النتائج الإيجابية التي تحققت في مجال نزع السلاح وأثرها على السلام والأمن والاستقرار في العديد من مناطق العالم، فإن منطقة الشرق الأوسط لا تزال تقتقر إلى الأمن والاستقرار. ويعرب وفد بلدي عن قلقه البالغ حيال عدم إحراز تقدم ملحوظ لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، وعدم تنفيذ الالتزامات المترتبة عن نتائج مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ١٩٩٥، والخطوات الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ وخطة عمل عام ٢٠١٠، وكذلك فشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. وفي هذا السياق، تجدد دولة قطر دعمها لعقد الدورة الثانية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في عام ٢٠٢١. وتتطلع إلى تعاون جميع بلدان المنطقة لتحقيق ذلك الهدف خدمة لشعوبها، وبما يعزز السلم والأمن الدوليين.

أصبح العالم يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في مجال التعليم والأعمال أكثر من أي وقت مضى، وخاصة في ظل انتشار جائحة كورونا. وعليه، تبرز ظاهرة الهجمات السيبرانية على المؤسسات والمنشآت الحيوية. لقد عانت دولة قطر من تأثير الهجوم السيبراني، حيث تعرضت وكالة الأنباء القطرية لهجوم سيبراني عبر

القطاعات والمؤسسات الدولية والمحلية، حيث يشهد العالم ازدياداً في عدد الحوادث السيبرانية، وخاصة في ظل تفشي جائحة كوفيد-١٩، الذي ينعكس سلباً على أمن الدول. ولمواكبة هذه التغيرات، قام بلدي بتعيين رئيساً للأمن السيبراني في حكومة الإمارات، وننتقل إلى مواصلة العمل مع الدول الأعضاء لتحقيق التعاون المطلوب في مجال الأمن السيبراني.

وختاماً، تعرب دولة الإمارات عن إيمانها الراسخ بأهمية التوصل إلى توافق لإحراز تقدم في القضايا المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي واتباع نهج يعزز العمل متعدد الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة. كما نؤكد على أهمية تعزيز دور المرأة والشباب على كافة مستويات صنع القرار فيما يتعلق بقضايا نزع السلاح والأمن الدولي في ظل انبثاق قضايا معاصرة تتطلب حلولاً مبتكرة لمعالجتها.

السيدة آل ثاني (قطر): السيد الرئيس، بداية أهنئكم وأعضاء المكتب على انتخابكم، متمنية لكم النجاح والتوفيق في مهمتكم.

لقد أظهر انتشار جائحة كوفيد-١٩ الحاجة الماسة إلى التعاون الدولي، لا سيما في الدول التي تعاني من النزاعات المسلحة، والمجتمعات في مرحلة ما بعد النزاعات. وفي هذا الصدد، تعيد دولة قطر التأكيد على أهمية الاستجابة لنداء الأمين العام للأمم المتحدة لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء العالم، وإتاحة الفرصة لمحاربة جائحة كوفيد-١٩، وبما يساهم في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

لا يزال خطر انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، يمثل تهديداً للدول والشعوب وينتهك الحقوق الإنسانية للعديد من المجتمعات. ويتزايد ذلك الخطر بإمكانية حصول الجماعات الإرهابية على تلك الأسلحة، خاصة في المناطق المتأثرة بالنزاعات المسلحة التي تتعدم فيها مبادئ المساواة القضائية والمحاسبة على الجرائم والفظائع المرتكبة. وعليه، فإن دولة قطر تؤكد على أهمية الالتزام بجميع الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة بنزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل.

وغير مشروطة وغير تمييزية وملزمة قانوناً بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تحت أي ظرف من الظروف. إن تحسين الأسلحة النووية القائمة أو تحديثها، بما في ذلك استحداث أنواع جديدة، يقوّض هدف تحقيق نزع السلاح النووي.

ويشكل المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار عنصراً هاماً في جدول أعمال اللجنة الأولى، ويحدونا أمل صادق في أن يحقق المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٢٠، الذي سيعقد الآن في عام ٢٠٢١، النتائج المرجوة.

وتظل ناميبيا دولة ملتزمة بمعاهدة بليندابا، التي توفر دعماً لأفريقيا بمنعها وضع الأجهزة المتفجرة النووية في القارة وحظر اختبار تلك الأسلحة المدمرة فيها. كما أننا ننضم إلى الذين يطالبون بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

ويساورنا القلق إزاء عدم إحراز تقدم في عملية نزع السلاح متعددة الأطراف، ولا سيما في إطار مؤتمر نزع السلاح. كما نشعر بالقلق إزاء الجمود الذي وصل إليه برنامج العمل. وتأمل ناميبيا كذلك أن تعقد هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة اجتماعاتها رسمياً خلال هذه الدورة. ونشيد بعمل مكتب شؤون نزع السلاح وعمل الأمين العام، من خلال خطته لنزع السلاح. وتود ناميبيا أن تؤكد أن خطة الأمين العام لنزع السلاح تسلم بأن المنظورات الجنسانية تسهم في تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار بفعالية.

ولا تزال الأسلحة التقليدية المتطورة والقاذبة تصنع وتطور باستمرار. إن الاتجار بهذه الأسلحة يقوّض جهودنا لتحقيق الاستقرار والسلام والأمن الدوليين. ولا شك في أن بعض صانعي هذه الأسلحة يواصلون نقلها إلى جهات فاعلة غير حكومية غير مرخص لها بينما يحاولون عرقلة حصول البلدان النامية على بعض الأسلحة التقليدية واستخدامها، مثل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لأغراض الدفاع عن النفس.

قرصنة، مما أدى إلى افتعال أزمة مهدت لحصار جائر وغير قانوني ضد دولة قطر منذ أكثر من ثلاث سنوات. وكان له تداعيات خطيرة على السلم والأمن الإقليميين والدوليين. كما ألقى بظلاله على التعاون الإقليمي والدولي. إن تزايد الهجمات السيبرانية وانتشارها يمثل تحدياً خطيراً لأسس العلاقات الدولية، وتتعرض تعقيداته على أمن واستقرار المجتمع الدولي، حيث إن إساءة استخدام الفضاء السيبراني بات يشكل تهديداً خطيراً للدول والأفراد، وأضحى مصدراً للنزاع والخلاف.

ختاماً، تؤكد دولة قطر التزامها بما تمليه عليها مسؤوليتها كدولة طرف في الصكوك الدولية في مجال نزع السلاح، وشريك في الجهود الأممية لتحقيق السلم والأمن الدوليين.

السيد غيرتزي (ناميبيا) (بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب على انتخابكم لإدارة أعمال اللجنة الأولى خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

إن الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية - عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية - هي ركائز حاسمة لتعزيز السلم والأمن الدوليين. وفي ٢٠ آذار/مارس، صدقت ناميبيا على معاهدة حظر الأسلحة النووية، لتصبح الدولة السادسة والثلاثين - من بين ٤٦ دولة - التي تنضم إلى هذه المعاهدة التاريخية لعام ٢٠١٧. وهذا ما يبين التزامنا بعدم الانتشار ونزع السلاح وإزالة الأسلحة النووية بشكل لا رجعة فيه ويمكن التحقق منه. ونشيد بالدول الأعضاء التي صدقت على الاتفاقية خلال هذا العام ونحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تفعل الشيء نفسه حتى تدخل حيز النفاذ.

وينبغي أن يظل نزع السلاح النووي أولوية في جدول أعمال اللجنة الأولى. ولذلك نجدد دعوتنا إلى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تمثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها القانونية وتعهداتها التي لا لبس فيها بتحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. ومن الضروري أن تقدّم جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات شاملة

حقوقها غير القابلة للتصرف في إجراء بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية أو تقييدها.

السيد مونيان (ليسوتو) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى. وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل الكاميرون باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/75/PV.2).

لقد كان العزم على إنشاء الأمم المتحدة مدفوعاً بالتصميم على خلق عالم من السلام والازدهار. وفي حين أن ميثاق الأمم المتحدة قد قام بدوره لمنع نشوب حرب عالمية ثالثة، وبالتالي تحقيق أحد التطلعات النبيلة لأسلافنا العظماء الذين اجتمعوا في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥، فإن العالم لا يزال يواجه تحديات أمنية تفوق خيال البشرية. لقد تغيرت الحرب بشكل كبير على مدى العقود القليلة الماضية. وقد ظهرت جماعات إرهابية منظمة في مختلف أنحاء العالم في السنوات الأخيرة، ولا تزال تعلن الحرب على الدول والمدنيين الأبرياء.

والأمر الأكثر إثارة للإحباط هو أن الجماعات الإرهابية وغيرها من الجهات الفاعلة من غير الدول تذيب الناس وتعيث دماراً هائلاً - ليس بدون سلاح بل باستخدام أسلحة لا تنتجها أو تصنعها. إن كيفية انتهاء المطاف بهذه الأسلحة إلى أيدي جهات فاعلة من غير الدول موضوع لا يناقش في كثير من الأحيان. وقد حان الوقت لمعالجة هذه المسألة معالجة حاسمة إذا أردنا إحراز تقدم في ميدان نزع السلاح. إن عمليات القتل المستمرة التي لا ترحم الأبرياء في المناطق التي تعصف بها النزاعات في جميع أنحاء العالم تذكرنا صارخة بأننا بحاجة إلى العمل الجماعي لتحمل المسؤولية الأخلاقية التي تقع على عاتقنا من أجل ضمان عالم آمن ومأمون وحر لشعبنا.

ولم يتم تحويل التزامنا بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل إلى عمل ملموس. ويلقي المخزون

ونؤيد الحق المشروع للدول في صنع الأسلحة التقليدية واستيرادها وتخزينها لتلبية احتياجاتها الأمنية واحتياجات الدفاع عن النفس، عملاً بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، لا يمكننا تأييد الاتفاقات المتعلقة بتحديد الأسلحة والمعدات العسكرية والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج التي يتم التفاوض بشأنها فيما بين مجموعات من الدول ذات التكوين المحدود، التي تفرض قيوداً انتقائية وتمييزية على وصول البلدان النامية إلى المواد والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية.

وتكرر ناميبيا التأكيد على أنه من الضروري، لاستئصال الاتجار غير المشروع، معالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي تسببه وتسهم فيه. ويجب أن نعزز التعاون الدولي لدعم الدول التي تطلب هذه المساعدة، وفقاً لاحتياجاتها.

وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ترى ناميبيا أن من المهم تحقيق الانضمام العالمي إليها، مما سيؤدي إلى دخولها حيز النفاذ في وقت مبكر. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تشكل دعامة لنزع السلاح النووي وتوفر أساساً قانونياً ثابتاً ضد التجارب النووية، وبالتالي تمنع تطوير أنواع وتصاميم جديدة للأسلحة النووية. ونعتقد أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تبني الثقة فيما بين الدول وستكون أقوى بكثير بمجرد أن تصبح معاهدة عالمية. إن تصديق جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سيبرهن على إرادتها، والأهم من ذلك، على مسؤوليتها عندما يتعلق الأمر بالحظر الكامل للتجارب النووية.

والمسؤولية الرئيسية عن الأمان النووي تقع على عاتقفرادى الدول. ولذلك فإن المسؤولية عن الأمان النووي داخل دولة ما تقع بالكامل على عاتق تلك الدولة. ويتعين اتباع أي قواعد أو مبادئ توجيهية أو قواعد متعددة الأطراف بشأن الأمان النووي في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونحن مقتنعون بأن التدابير والمبادرات الرامية إلى تعزيز الأمان النووي والأمن النوويين يجب ألا تكون ذريعة لحرمان البلدان النامية من

يجب أن يمارس في بيئة آمنة ومأمونة، مع إيلاء الاعتبار الواجب للالتزامات الأطراف بعدم الانتشار بموجب المعاهدة. ثالثاً، إن التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمر هام. ويجب علينا جميعاً أن نقبل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقق من أن الأنشطة النووية لا تخدم سوى الأغراض السلمية. وفي الوقت نفسه، يجب أن نحترم استقلالية الوكالة وخبرتها وأن نمتنع عن تسييسها أو التدخل في أنشطتها دون مبرر.

وبينما نستعد للمؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم الانتشار المقرر عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، يجب أن نفعل ذلك بوحدة الهدف. إن المؤتمر يتيح فرصة يجب ألا تبدد. وينبغي أن تسترشد مداولاتنا هناك بروح الصراحة والتفاهم المتبادل، دون حدة المداولات الحكومية الدولية التي غالباً ما تتسم بها.

وبعد مرور أكثر من ٢٠ عاماً على اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لم تدخل حيز النفاذ بعد. ولا شك في أن دخولها حيز النفاذ سيوقف انتشار الأسلحة النووية وتحديثها. وندعو إلى إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة، ولا سيما تصديق الدول المتبقية في المرفق الثاني عليها. وبينما نرحب بتصريحات بعض الدول بأنها ملتزمة بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نود مع ذلك أن نؤكد أن هذه التصريحات لن تكون ذات معنى ما لم تقترن بإجراءات ملموسة للتصديق عليها.

ولا تزال الأسلحة التقليدية تجلب لنا حزناً يفوق الوصف في العالم النامي. وقبل ١٦ عاماً تقريباً، شرعنا في السير على طريق يرمي إلى الحد من المعاناة الإنسانية من خلال السيطرة على تجارة الأسلحة التقليدية العالمية. وقد أظهرنا تصميماً جماعياً على تحقيق ذلك الهدف باعتماد معاهدة تجارة الأسلحة بأغلبية ساحقة في نيسان/أبريل ٢٠١٣. ومما يبعث على الارتياح أن نلاحظ أن المعاهدة دخلت حيز النفاذ في العام التالي، في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بعد بلوغ العدد المطلوب من التصديقات. ودخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ ليس غاية في حد ذاته. ومن الأهمية بمكان تنفيذ معاهدة

الهائل الحالي من الأسلحة النووية، فضلاً عن تحديث هذه الأسلحة، بظلاله على الآفاق أمامنا من أجل التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية في المستقبل القريب. والأسلحة النووية تخلق شعوراً زائفاً بالأمن. وحياتها تولد انعدام الثقة وتزيد من حدة التوتر فيما بين الدول. وما دامت موجودة، يظل خطر استخدامها قائماً. والخسائر الفادحة في الأرواح والدمار الكارثي الذي قد ينجم عن تفجير الأسلحة النووية معروف للجميع.

والدورة الخامسة والسبعين تتيح لنا فرصة لدفع جهودنا لبناء عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. والواقع أن الاحتفال التاريخي باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، في ٢٦ أيلول/سبتمبر، هو مظهر من مظاهر الجهود العالمية المتزايدة التي تبذلها الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لتركيز الاهتمام على نزع السلاح النووي. وينبغي أن نضاعف جهودنا، خلال الدورة الحالية وما بعدها، لكفالة تخليص العالم من هذه الأسلحة المروعة.

وفي ذلك السياق، نرحب بالعدد المتزايد باطراد من الدول الأعضاء التي انضمت إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية. وفي ٦ حزيران/يونيه، صدقت ليسوتو على المعاهدة، لتصبح ثالث دولة عضو في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي - بعد جنوب أفريقيا وناميبيا - تقوم بذلك. وصادفت في شهر أيلول/سبتمبر الذكرى السنوية الثالثة لفتح باب التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية. ونحن متفائلون بأن الدول الأعضاء التي لم تصدق على المعاهدة ستولد الزخم اللازم للدفع نحو دخول صك قانوني يحظر الأسلحة النووية حيز النفاذ.

وبينما نعمل على تحقيق هدف حظر الأسلحة النووية، وفي نهاية المطاف إزالتها، يجب أن نؤكد أن الامتثال الكامل لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أمر بالغ الأهمية. وينبغي ألا يؤجل أكثر من ذلك انضمام البلدان التي لا تزال خارج نطاق معاهدة عدم الانتشار.

وعلاوة على ذلك، نؤكد من جديد أن جميع الدول لها الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية ويجب أن تتمتع بذلك الحق، على النحو الذي نصت عليه معاهدة عدم الانتشار. غير أن هذا الحق

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): يهنتكم وفد بلدي، سيدي الرئيس، وأعضاء مكتب اللجنة الأولى الآخرين على انتخاباكم، ونؤكد لكم دعمنا الكامل.

وعلاوة على ذلك، نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل الكاميرون بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، وممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/75/PV.2). ونؤيد أيضاً البيان الذي سيدلي به ممثل المكسيك بالنيابة عن ائتلاف البرنامج الجديد.

وبينما نجتمع على خلفية جائحة عالمية وبيئة أمنية عالمية متزايدة التعقيد، نتذكر تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير المعنون "عالم أكثر أمناً: مسؤوليتنا المشتركة" (A/59/565 و Corr.1)، الذي ذكر ملخصه ببعد نظر أن

"... أكبر التهديدات الأمنية التي نواجهها الآن، والتي

سنواجهها في العقود المقبلة تتجاوز كثيراً شن الدول الحروب العدوانية. إذ تشمل تلك التهديدات الفقر والأمراض المعدية وتدهور البيئة؛ والحروب والعنف داخل الدول؛ وانتشار الأسلحة النووية والإشعاعية والكيميائية والبيولوجية واحتمال استعمالها والإرهاب؛ والجريمة المنظمة عبر الوطنية".

إن الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة تمثل لحظة هامة للأمم المتحدة منذ تشكيلها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، عندما اتحدت دول العالم مصممةً على ألا يسمح بحدوث مثل هذه المأساة الإنسانية مرة أخرى، ومؤمنةً بأن مشاكل العالم يمكن حلها سلمياً من خلال التعاون.

وما زلنا نشعر بالقلق لعدم تمكن مؤتمر نزع السلاح ولا هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة من الانخراط في أعمال موضوعية منذ الدورة السابقة. وتؤدي آلية نزع السلاح دوراً أساسياً في العمل على تحقيق العالم المتوحي في ميثاق الأمم المتحدة. وفي البيئة الحالية، من الضروري أن تتمكن عناصر آلية نزع السلاح من الوفاء بولايات كل منها.

تجارة الأسلحة على نحو عادل ومتوازن وقوي من أجل تحويل تجارة الأسلحة الدولية وتحقيق أهداف المعاهدة.

على الرغم من اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، لا تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تحصد أرواح عشرات الأشخاص يومياً، في أفريقيا وأماكن أخرى. ويشكل الافتقار إلى التمويل المتوقع لتنفيذ برنامج العمل عائقاً كبيراً. وتؤكد ليسوتو من جديد دعوتها إلى إبلاء مزيد من الاهتمام للتعاون الدولي في تنفيذ برنامج العمل. وفي هذا الصدد، أود أن أغتتم هذه الفرصة لأثني على الأمين العام لإطلاقه مبادرة "كيان إنقاذ الأرواح" في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ كمرفق مخصص لكفالة التمويل المستدام لتدابير منسقة ومتكاملة لتحديد الأسلحة الصغيرة في أشد المناطق تضرراً.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى أن المواطنين العالميين مهتمون اهتماماً شديداً بكيفية رسم خريطة الطريق إلى الأمام، والحد من الاختلافات في وجهات نظرنا ونهجنا بشأن مختلف المسائل، وتوطيد جهودنا في التصدي للتحديات التي نواجهها. أود أيضاً أن أؤكد مجدداً دعم ليسوتو لجميع قرارات الأمم المتحدة بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح، ولا سيما بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم، التي تهدف إلى تحقيق أهداف نزع السلاح النووي، وبالتالي تعزيز وتوطيد السلم والأمن الإقليميين والعالميين. وبهذه الروح أود أن أؤكد مجدداً التزام بلدي بمعاهدة بليندابا، التي مهدت الطريق أمام القارة الأفريقية لتصبح منطقة خالية من الأسلحة النووية. وعلى نفس المنوال، يتلج صدرنا أن المؤتمر الذي طال انتظاره بشأن إنشاء منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل قد عقد دورته الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩. إن لدينا مخاطر مشتركة وفرص مشتركة. ويجب أن نعمل معاً إذا أردنا أن نحقق التقدم الذي نأمله ونحتاج إليه.

ومن المهم الاحتفال بالنجاح المذهل للمعاهدة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، فإن الدعم الذي قدمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية لأكثر من ١٢٠ من دولها الأعضاء في التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا ليس سوى مثال واحد على تلك الركيزة في العمل، ويبين كيف يمكن للاستخدامات السلمية للذرة أن تحسن حياة الناس.

إن معاهدة حظر الأسلحة النووية هي معلم تاريخي لنزع السلاح النووي، من حيث أنها تشاطر معاهدة عدم الانتشار هدفها المتمثل في إزالة الأسلحة النووية. وكما ذكرنا من قبل، فإن المعاهدتين متوافقتان تماماً وتكملان بعضهما بعضاً. ومما يشجعنا أن الهيئة تقترب بسرعة من التصديقات الخمسين اللازمة لدخولها حيز النفاذ، ونشجع الدول التي لم توقع عليها وتصدق عليها بعد على القيام بذلك.

فالمناطق الخالية من الأسلحة النووية هي مفتاح جهود نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ولذلك نرحب بعقد دورة عام ٢٠١٩ للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وندعو جميع بلدان المنطقة إلى المشاركة بنشاط وبحسن نية لتحقيق التقدم. ولا يزال قرار مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط والاتفاقات ذات الصلة في المؤتمرات الاستعراضية اللاحقة سارية المفعول إلى أن يتم تنفيذها بالكامل.

ولا تزال خطة العمل الشاملة المشتركة من أهم الإنجازات الدبلوماسية في مجال عدم الانتشار النووي منذ التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي مثال للتعاون العالمي للتصدي للتحديات العالمية. ونأسف لانسحاب الولايات المتحدة وإعادة فرض الجزاءات الوطنية. ونؤيد جهود سائر الأطراف في خطة العمل الشاملة المشتركة للحفاظ على الاتفاق وندعو إلى الامتثال الكامل لشروط كل من خطة العمل وقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) لتحقيق هذا الهدف.

ونؤيد تأييداً كاملاً الاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام في خطته لنزع السلاح بأن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لتحقيق مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وعلى قدم المساواة في جميع عمليات صنع القرار المتعلقة بنزع السلاح. وبالإضافة إلى ذلك، وبينما يعمل العالم على إعادة بناء الاقتصادات في أعقاب الجائحة، يستمر الإنفاق العسكري العالمي في النمو بمعدل ينذر بالخطر. وبدون الإفراط في تبسيط هذه المسألة، فإن التكلفة الحقيقية لهذه النفقات المفرطة هي أنها تحول الموارد التي تمس الحاجة إليها بعيداً عن الاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في جملة أمور. وعلينا أن نظل نتساءل عما إذا كان الاستثمار في السلام والازدهار لن يحقق على نحو أفضل الأمن الذي يدفع الإنفاق العسكري في المقام الأول.

وننتقل إلى موضوع نزع السلاح لإنقاذ البشرية، إذ تحل هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأحداث المأساوية التي وقعت في هيروشيما وناغازاكي، والتي تظل تذكرنا دائماً بالطابع المروع لاستخدام الأسلحة النووية، سواء عن طريق الخطأ أو بالنية. لقد كان الهدف من القرار الأول للجمعية العامة، الذي اعتمد في عام ١٩٤٦، هو كفالة "إزالة الأسلحة الذرية وسائر الأسلحة الرئيسية القابلة للتكيف لأغراض الدمار الشامل من الترسانات الوطنية" (القرار ١ (د-١)، الفقرة ٥ (ج)).

ولأسف، لا يزال ذلك عملاً لم ينته بعد.

وتصادف هذا العام أيضاً الذكرى السنوية الخمسين لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي تشكل حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. والطريقة الوحيدة للحفاظ على هذا الصك الرئيسي وتعزيزه هي المضي قدماً بطريقة متوازنة عبر جميع ركائز المعاهدة الثلاثة، دون أن نفقد حجب الماضي أو نراجعها، ولا سيما نتائج المؤتمرات الاستعراضية للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. ومع عدم التوصل إلى نتيجة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، من الضروري أن نضاعف جهودنا لكفالة أن يسفر المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ عن نتائج ملموسة.

ونحن على ثقة بأنه مع انضمام الصين إلى المعاهدة، سيتم تشجيع كبار منتجي الأسلحة التقليدية الآخرين، والملاكين والتجار على أن يحذوا نفس الحذو.

ونأمل أن يؤدي تأجيل الاجتماع السابع للدول الذي يعقد كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه إلى تمهيد الطريق أمام مؤتمر استعراضي ناجح في عام ٢٠٢٤، وتنشيط جهودنا للقضاء على آفة الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة.

وختاماً، تشكل الجهود الرامية إلى الحفاظ على الفضاء الخارجي كم منطقة للأغراض السلمية حصراً من خلال تدابير وقائية لكفالة ألا يصبح الفضاء ساحة لسباق التسلح، جزءاً أساسياً من نزع السلاح للأجيال المقبلة. وننتقل إلى تجديد الجهود خلال الدورة الحالية لإيجاد أرضية مشتركة والعودة إلى نتائج توافقية في هذا المجال الهام. ولذلك، فإننا نثق بأن مناقشاتنا وقراراتنا خلال هذه الدورة للجنة الأولى ستمهد الطريق للاحتفال بفخر بالذكرى المئوية لإنشاء الأمم المتحدة بعد ٢٥ عاماً من الآن. وفي حين أن المسائل قد تظل حساسة ومعقدة خلال هذه الدورة، فإن الصالح العام للبشرية يجب أن يكون بوصلتنا الأخلاقية في إيجاد أرضية مشتركة وخلق إرث للأجيال المقبلة.

السيدة بيبير (هايتي) (تكلمت بالفرنسية): أود، سيدي الرئيس، باسم وفدي، أن أعرب عن تهاني القلبية على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى في دورتها الخامسة والسبعين. ويود وفد بلدي أن يؤكد لكم تعاوننا الكامل ودعمنا لجهودكم الرامية إلى اختتام أعمال اللجنة في هذه الدورة بنجاح. وفي الوقت نفسه، نود أن ننوه بعمل سعادة السيد ساشا يورينت سوليس، ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات، في إدارة اللجنة الأولى في دورتها السابقة.

لقد دأبت جمهورية هايتي على جعل السلام والأمن أولوية في ديناميات علاقاتها الدولية. وفي ظل البيئة الأمنية الدولية الراهنة، التي تتسم بهشاشة كبيرة، واصلت هايتي المشاركة في الجهود الثنائية

وجنوب أفريقيا ملتزمة التزاماً كاملاً باتفاقية الأسلحة الكيميائية، ونعتقد أن علينا جميعاً المسؤولية الجماعية المتمثلة في التمسك بالقاعدة الدولية ضد إنتاج الأسلحة الكيميائية واستخدامها وتخزينها المنشأة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ليس هناك مبرر لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي كان وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف.

ونؤيد عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بوصفها السلطة الدولية الوحيدة المختصة تقنياً في مجال الأسلحة الكيميائية. ومن الضروري أن تنثق الدول الأعضاء ثقة كاملة في عملها، بما في ذلك عن طريق كفالة عدم التدخل السياسي. ومن الضروري أيضاً أن تحاسب الدول على أي عدم امتثال لالتزاماتها.

كما أننا لا نزال ملتزمين باتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، ونؤيد العمل الذي يجري القيام به في الفترة التي تسبق المؤتمر الاستعراضي التاسع للاتفاقية، المقرر عقده في عام ٢٠٢١. ويمثل ذلك المؤتمر الاستعراضي فرصة لتعزيز دور الاتفاقية في التصدي للتهديدات البيولوجية التي تواجه العالم اليوم.

وفيما يتعلق بنزع السلاح الذي ينفذ الأرواح، يجدر إبراز موضوع الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٢٠ - إسكات دوي المدافع: خلق الظروف المواتية لتنمية أفريقيا. ومن المناسب أيضاً أن ٢٠٢٠ هو العام حيث تحل الذكرى السنوية العشرين لإعلان باماكو بشأن الموقف الأفريقي الموحد المتعلق بانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وهو أول مبادرة قارية أفريقية على الإطلاق للتصدي لآفة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتواصل جنوب أفريقيا دعم التنفيذ الكامل لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها المرفقة، واتفاقية الذخائر العنقودية ومعاهدة تجارة الأسلحة. ومع ذلك، كان المؤتمر السادس للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، وإن كان قد عُقد في شكل محدود، مهماً، حيث لاحظنا زيادة في إضفاء الطابع العالمي على هذا الصك الرئيسي لتحديد الأسلحة التقليدية.

في كل ركن من أركان البلد. وقد سمح نمو شبكات المافيا المرتبطة بالاتجار بالمخدرات والضعف الهيكلي للشرطة الوطنية الهايتية الفتية ظهور هذه العصابات المسلحة التي تحول مناطق معينة من العاصمة والمقاطعات إلى مناطق خارجة عن القانون.

ووفقاً للجنة الوطنية الهايتية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهي هيكل أنشئ في عام ٢٠٠٦، وهو مسؤول عن تنسيق وتنفيذ سياسة الدولة بشأن نزع سلاح الجماعات المسلحة وتفكيكها وإعادة إدماج الأفراد، هناك الآن أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ قطعة سلاح غير مشروعة - أسلحة حربية وأسلحة صغيرة - متداولة في البلد. ويتم جلب هذه الأسلحة غير المشروعة عن طريق البحر أو عبر حدودنا البرية، التي يصعب السيطرة عليها. وفي العام الماضي، اتخذ رئيس الدولة، فخامة السيد جوفينيل مويس، قراراً بإحياء اللجنة الوطنية، التي ظلت غير نشطة منذ عام ٢٠١١. ومنذ إعادة تنشيط اللجنة الوطنية، شرعت في عملية نزع سلاح تدريجية في عدة أحياء تعتبر خطيرة في منطقة بورت - أو - برانس الحضرية الكبرى بغية تحقيق نزع السلاح الكامل. ووفد بلدي يدعو اللجنة الأولى إلى الإحاطة علماً بالحالة غير العادية التي تمر بها جمهورية هايتي، والتي تتطلب اهتمامها الكامل.

وختاماً، يؤكد وفد بلدي مجدداً أن هايتي تؤيد اتباع نهج متعدد الأطراف وشفاف وقابل للتحقق من أجل رصد ومراقبة انتشار الأسلحة والاتجار غير المشروع بها بجميع أنواعها، وتعزيز التقدم الكبير في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

السيد إتيغوجي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لإدارة أعمال اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين. ونهنئ أيضاً أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وأؤكد لكم ولفريقكم الدعم والتعاون الكاملين من جانب الوفد النيجيري، حيث أننا لا نشك في أن عملنا سيستفيد من التزامكم وخبرتكم وديارتكم الهائلة.

ويود وفد بلدي أن يشكر رئيس الجمعية العامة والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على ملاحظتهما الطيبة (انظر A/C.1/75/PV.2).

ومتعددة الأطراف الرامية إلى تعزيز ثقافة السلام في العالم بصفة عامة وفي منطقتنا بصفة خاصة. ولذلك تؤيد هايتي تأييداً تاماً الموقف المشترك الذي اتخذته الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، وتؤيد الجهود المتزايدة التي تبذلها جميع بلدان العالم من أجل إزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، مع ضمان عدم وقوع الترسنة النووية في أيدي الدول التي لا يحترم سلوكها العدائي المبادئ المصونة للقانون الدولي.

وتؤيد جمهورية هايتي دون قيد أو شرط معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من بين صكوك أخرى ترمي إلى الإزالة التامة للأسلحة النووية، وتعرب عن ارتياحها لأن مناطق أخرى تسير على الطريق المحدد في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة باسم معاهدة ثلاثيولكو. وسيواصل وفد بلدي التشجيع بقوة جميع الأطراف المشاركة في مفاوضات نزع السلاح على السعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء، لا سيما فيما يتعلق بالأمن البشري، مع معالجة المسائل المتصلة بأمن الدول.

وتدرك جمهورية هايتي أن التصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، وكذلك مكافحة التطرف العنيف والعنف الإرهابي والجريمة المنظمة، هي من أولويات السياسة الخارجية. ويجب أن تظل الجمعية العامة مخلصاً لمهمتها المتمثلة في حشد الإجراءات لصالح تنمية السلم والأمن من أجل كفالة احترام القانون الدولي، بالاشتراك مع مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

لقد فضلت هايتي دائماً رؤية استراتيجية للأمن الخارجي للدولة تتفد فيها السياسة الدبلوماسية على أساس الحوار الدائم، والسعي للتضامن على جميع المستويات على الساحة الدولية، وتعزيز علاقات التعاون الملموسة مع البلدان الاستراتيجية. وتميل استراتيجية التعاون هذه إلى ملء الفراغ الناجم عن عدم وجود جيش مقاتل، تم حله في عام ١٩٩٤ في ظل ظروف غير موضوعية.

ومع ذلك، واجهت هايتي في السنوات الأخيرة انتشاراً سريعاً وجامحاً للأسلحة غير المشروعة التي تستخدمها العصابات لزراعة الرعب

التامة للأسلحة النووية، إذ يقترب موعد دخول المعاهدة التاريخية لحظر الأسلحة النووية حيز النفاذ، حيث فتح باب التوقيع عليها في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ولا تزال نيجيريا فخورة بمشاركتها في العمليات التي أدت إلى اعتماد المعاهدة، كما أنها كانت من أوائل الدول التي وقعتها وصدقت عليها. ونسترشد في التزامنا بموقفنا المبدئي حيال نزع السلاح النووي في العالم. ونذكر أيضاً العواقب الإنسانية الكارثية التي يمكن أن تتجم عن الاستخدام المتعمد أو العرضي للأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى أن تأخذ في الاعتبار العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام هذه الأسلحة على صحة الإنسان والبيئة والموارد الاقتصادية الحيوية، من بين أمور أخرى، وأن تتخذ التدابير اللازمة الرامية إلى تفكيك أسلحتها النووية أو التخلي عنها.

إن فشل المؤتمر الاستعراضي الثامن لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، على الرغم من الجهود المكثفة التي تبذلها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما من أفريقيا، يتطلب مزيداً من مشاركتنا المتضافرة في الوقت الذي تستعد فيه الدول الأطراف للمؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٢١. وفي الوقت الذي تحتل فيه معاهدة عدم الانتشار بالذكرى السنوية الخمسين لإبرامها ومرور ٢٥ سنة هذا العام على تمديدتها إلى أجل غير مسمى، ندعو نيجيريا جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى العمل من أجل الحفاظ على مصداقية المعاهدة واستدامتها وتحقيق عالميتها وأهدافها من خلال اعتماد وثيقة ختامية متوازنة وشاملة في العام المقبل.

وتؤكد نيجيريا مجدداً، بوصفها دولة طرفاً في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، المعروفة أيضاً باسم معاهدة بليندابا، التي احتلت بالذكرى السنوية العاشرة لإبرامها في تموز/يوليه ٢٠١٩، على وضع أفريقيا كم منطقة خالية من الأسلحة النووية. فمعاهدة بليندابا هي بمثابة درع لقارة أفريقيا، بما في ذلك عن طريق منع وضع أجهزة وأسلحة نووية في القارة وحظر تجارب الأسلحة النووية فيها.

ونؤيد البيانين اللذين أدلى بهما كل من ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل الكاميرون بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/75/PV.2). وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، انضم وفد بلدي إلى الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة في إبراز التحديات الرهيبة التي تواجه عالمنا. ومن المحزن أنه لم يحدث منذ ذلك الحين أي تغيير يذكر لتعزيز الثقة والحد من التحديات الهائلة التي تواجه السلم والأمن العالميين. وهذا الواقع، مقترباً بجائحة مرض فيروس كورونا، يجعل مضاعفة جهودنا والعمل بتصميم كبير من أجل السلام والأمن العالميين أكثر إلحاحاً. وفي ذلك الصدد، يتطلب بناء الزخم الصحيح في نهجنا متعددة الأطراف بذل جهود متضافرة ووضع خطة عمل جديدة.

واليوم، نشهد في كل مكان حولنا مخاطر وآثار الحصول غير المنضبط على الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد أصبحت المذابح، من أفريقيا إلى الشرق الأوسط وفي جميع أنحاء أوروبا والأمريكتين وآسيا، هائلة وغير مسبوقة، ولا سيما الإراقة الهائلة للدماء التي يتعرض لها السكان الأبرياء من جانب الإرهابيين وغيرهم من العناصر الإجرامية. فهذه هي الأسلحة التي يستخدمها الإرهابيون وغيرهم من قطاع الطرق بشكل عشوائي لإطلاق العنان للفوضى وذبح المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال.

وتشكل الأسلحة النووية تهديداً وجودياً خطيراً للبشرية ما دامت الدول الحائزة للأسلحة النووية تمتلكها وتحديثها. ولذلك، تؤكد نيجيريا على أهمية القرار ٧٠/٣٤ بوصفه جزءاً لا يتجزأ من جهود نزع السلاح متعددة الأطراف.

وتظل الأسلحة النووية عوامل الدمار الشامل المطلقة، وينبغي أن تكون إزالتها التامة هو الهدف النهائي لجميع عمليات نزع السلاح ضمن الطيف الواسع للأهداف التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها. ولذلك، يحدونا الأمل في زيادة تعزيز آلية نزع السلاح نحو الإزالة

جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتتطلع إلى تحقيق نتيجة ناجحة خلال الاجتماع السابع للدول الذي يعقد كل سنتين في عام ٢٠٢١.

وأيد وفد بلدي اعتماد الجمعية العامة لمعاهدة تجارة الأسلحة التاريخية في قرارها ٢٣٤/٦٧، بء، المؤرخ ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، ويلاحظ بالمثل الزيادة المؤسفة في النزاعات وأعمال الإرهاب الناجمة عن تحويل عمليات نقل الأسلحة التقليدية إلى متلقين غير مأذون لهم. ولذلك نود أن نؤكد على ضرورة أن تشكل جبهة مشتركة للتصدي بقوة للتهديد الذي يشكله عدم وجود تنظيم مستمر للأسلحة التقليدية على السلم والأمن الدوليين.

ويلاحظ وفد بلدي مع الفزع التهديدات المتزايدة في مجال الفضاء الخارجي من الأنشطة المرتبطة به داخل البيئة الفضائية والموجهة نحو تسليحه، فضلا عن المسائل المتعلقة بتراكم الحطام الفضائي والحاجة إلى سلوك مسؤول من جانب الدول في الفضاء الخارجي. ولذلك، نؤكد من جديد أهمية منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من خلال صك ملزم قانوناً يرتكز على تدابير الشفافية وبناء الثقة التي تكمل الإطار الدولي للنظام القائم بطريقة تسمح بالاستكشاف المنصف للفضاء الخارجي على أساس مبدأ عدم تخصيص الفضاء الخارجي، واستخداماته في الأغراض السلمية وفقاً لمعاهدات الأمم المتحدة الخمس التي تنظم الأنشطة الفضائية.

وعلاوة على ذلك، يعرب وفد بلدي عن قلقه إزاء تزايد التهديدات في الفضاء الإلكتروني، الذي يكتسب بسرعة سمعة مجال جديد للعدوان. ولذلك، فإننا نؤيد بقوة الدور المركزي للأمم المتحدة في تعزيز وتطوير القواعد والمبادئ من أجل الاستخدام المسؤول لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من جانب الدول من خلال عملية تعاونية وشاملة ومنصفة. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها فريق خبراء الأمم المتحدة الحكومي والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي، ونأمل أن تؤدي المشاركة النشطة لجميع الدول الأعضاء وأصحاب

ولكفالة وجود عالم خال من الخوف أو إمكانية استخدام الأسلحة النووية، يؤكد وفد بلدي من جديد أيضاً الدور المحوري للمناطق الخالية من الأسلحة النووية في توطيد معاهدة عدم الانتشار، وكذلك في إسهاماتها في التصدي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار في جميع مناطق العالم. إذ إنها تعزز السلم والأمن العالميين والإقليميين، وتوطد نظام عدم الانتشار النووي، وتسهم في تحقيق أهداف نزع السلاح النووي. وفي هذا السياق، يدعو وفد بلدي جميع الدول الأعضاء إلى دعم الجهود الرامية إلى تكرار هذا التدبير في أجزاء أخرى من العالم، بما في ذلك في الشرق الأوسط.

إن التفجيرات النووية التجريبية لا تبعث رسالة متشجعة إلى البيئة السياسية العالمية فحسب؛ بل إن لها أيضاً آثاراً مدمرة على بيئتنا مع انتشار المواد المشعة في الغلاف الجوي. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي مرة أخرى بالمؤتمر الحادي عشر المعني بتسهيل نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي عقد بنيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، ويدعو البلدان التي لم تصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو توقع عليها، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، إلى القيام بذلك دون مزيد من التأخير.

وتذكر الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى بضرورة التفكير فيما إذا كانت الأزمة الراهنة تخدم مقاصد إنشائه وأهدافه. ويحدونا الأمل في أن يتمكن أعضاء مؤتمر نزع السلاح من فعل ما هو مطلوب وأن يحققوا أهداف إنشائه.

ويؤكد وفد نيجيريا على أهمية هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ويعرب عن أسفه لعدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بنزع السلاح النووي منذ عدة سنوات. وبالرغم من الصعوبات التي تواجهها الآلية المتعددة الأطراف لنزع السلاح، تظل نيجيريا ملتزمة بهدفها باعتبارها التدبير الوحيد المتاح للنهوض بأهداف نزع السلاح والأمن الدولي.

ولا تزال نيجيريا ملتزمة أيضاً ببرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من

عالمهم الموازي حيث روسيا هي مصدر كل الشرور، ويحاولون فرض تلك الرؤية على بقية المجتمع الدولي.

وهذا الواقع الموازي مريح جدا بالنسبة لهم ويجعل من الممكن إخفاء ما يقومون به من عرقلة وأعمال متهورة.

والواقع أن الولايات المتحدة هي التي بدأت في تفويض هيكل الاتفاقات في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. فقد انسحبت الولايات المتحدة من جانب واحد من معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية، ومن معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وخطة العمل الشاملة المشتركة؛ وهي بصدد الانسحاب من معاهدة السماوات المفتوحة؛ وقد رفضت التصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية المعدلة في أوروبا، كما رفضت العمل على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ولم تمتثل لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، كما أنها تمنع تعزيز نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وتنتهك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، تقوم الولايات المتحدة بتحديث قواتها النووية الاستراتيجية واستحداث أنواع جديدة من الذخيرة ووسائل إيصالها. وعلاوة على ذلك، فإنها لا تتورع عن القول بأنها ستستخدم تلك الترسانة النووية وفقا لما تراه مناسباً، بدون أي اعتبار للنظم القائمة.

ونحن نرى بوضوح أن المنطق الحقيقي وراء الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة هو الرغبة في التصرف بحرية مطلقة في الساحة العالمية. ولذلك فإن جميع النظم والمعاهدات التي ذكرتها هي مجرد عوائق أمام الولايات المتحدة؛ وهذا هو السبب في أنها تقوضها عمداً. وجميع الاتهامات الموجهة إلينا هي مجرد محاولات لإلقاء اللوم على الآخرين. وتلك حقيقة واضحة لكل من ينظر بموضوعية إلى الوقائع. وينطبق الشيء نفسه على تجديد معاهدة ستارت الجديدة. وما فتئنا نقول منذ البداية إننا مستعدون لتمديد المعاهدة بدون أي شروط مسبقة، ولكن الولايات المتحدة دأبت على المزايدة واختلاق الذرائع لعدم تمكنها من التوصل إلى اتفاق أو تحديد مواعيد نهائية واضحة. ومرة

المصلحة الآخرين من خلال منبر دائم إلى زيادة إثراء وضع إطار قانوني أكثر ملاءمة للتصدي للتهديدات الدينامية.

وفي أثناء الجلسات العامة، سيقدم وفد بلدي مشروع قراراتين باسم مجموعة الدول الأفريقية ومشروع قرار آخر بصفته الوطنية، ونحن نسعى للحصول على التأييد الكامل من جميع الوفود. ومشاريع القرارات الثلاثة، التي خضعت للتحديثات التقنية اللازمة، معنونة كالآتي: معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (A/C.1/75/L.10)، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا (A/C.1/75/L.11)، والزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية المقدمة من الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح (A/C.1/75/L.12).

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نظراً لعدد الوفود التي طلبت التكلم ممارسة لحق الرد، سأعطيها الكلمة الآن، وفقاً للمقرر المعتمد في الاجتماع التنظيمي (انظر A/C.1/75/PV.1). وسيقتصر البيان الأول في حق الرد على خمس دقائق، والبيان الثاني على ثلاث دقائق.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أود على عدد من البيانات التي أدلي بها بشأن الاتحاد الروسي في 9 تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/75/PV.2) باسم الاتحاد الأوروبي ومجموعة دول الشمال الأوروبي، وتلك التي أدلت بها وفود أستراليا وسويسرا وبولندا وأيرلندا وآيسلندا وليختنشتاين وهولندا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية وفنلندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية.

ولأسف، فإن أغلبية البيانات التي أدلت بها هذه الدول أمام اللجنة الأولى كانت عنصراً آخر من حملة التضليل بشأن ما تقوم به روسيا من أعمال على الساحة الدولية. فنحن متهمون بعدم الامتثال للاتفاقات في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، ولنظام الأسلحة الكيميائية، إلى جانب جميع أنواع الطموحات العدوانية، بما في ذلك زيادة إمكاناتنا العسكرية. وهذه كلها مجرد شعارات معادية لروسيا لا يدعمها أي دليل. إن شركاءنا في الغرب، كالعادة، يحاولون خلق

الكيميائية وعن صون السلام والأمن الدوليين. ونأمل ببساطة أن يدع زملاؤنا الغربيون جانباً الادعاءات الباطلة وجميع أشكال التلاعب، وأن يبدأوا أخيراً في إظهار اهتمامهم بالتعاون والحوار الحقيقيين. ولن يؤدي ذلك إلا إلى تحقيق المكاسب لنا جميعاً.

السيدة باغبروفا (أذربيجان) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يمارس حقه في الرد فيما يتعلق بمسألة "اندلاع الأعمال العدائية في الأراضي المحتلة لأذربيجان منذ ٢٧ أيلول/سبتمبر"، التي أثّرت في وقت سابق اليوم. بينما سيدلي وفد أذربيجان ببيان شامل بشأن هذه المسألة أثناء المناقشة العامة، نود أن نبدي الملاحظات التالية رداً على مداخله ممثل أرمينيا (انظر A/C.1/75/PV.4).

إن الحجج الباطلة والمفبركة التي قدمها وفد أرمينيا أمام هذه الهيئة لم تعد مفاجئة. وكل محاولات ذلك البلد إنكار الحقائق التي تشير إلى موقفها المتمثل في العدوان والكراهية والتزييف ليست سوى مسعى عبثي، لا سيما في ضوء الأعمال العدائية الحالية التي ترتكبها أرمينيا ضد أذربيجان وسكانها المدنيين.

فقد اعترف المجتمع الدولي بالإجماع، من خلال قرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)، بأن الأعمال التي ارتكبتها أرمينيا ضد أذربيجان تشكل استخداماً غير مشروع للقوة والاحتلال. وتؤكد تلك الوثائق أن ناغورني كاراباخ جزء لا يتجزأ من أذربيجان، وتدين استخدام القوة ضد أذربيجان وتطالب بالانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات المسلحة لأرمينيا من الأراضي المحتلة في أذربيجان.

وقد أخفت الدولة القائمة بالاحتلال التي تسيطر فعلياً على ذلك الإقليم لسنوات إمكاناتها العسكرية عن الآليات الإقليمية ذات الصلة لتحديد الأسلحة والتحقق منها، وقامت بحشود عسكرية ضخمة، ونقلت وحولت الأسلحة والذخائر، فضلاً عن الوحدات القتالية، وأجرت مناورات عسكرية حضرها رئيس أرمينيا ووزير الدفاع وغيرهما من كبار المسؤولين في أرمينيا.

أخرى، يحاولون إقناعنا بوجود واقع مواز، وبأن عدد الدول النووية الرئيسية ليس اثنتين بل ثلاث دول.

ويساورنا أسف عميق لرؤية الولايات المتحدة وحلفاءها تحاول أن تورط، ليس فقط فرادى الدول، وإنما أيضاً أمانات المنظمات الدولية، في حملتها التضليلية. وأوضح مثال على ذلك هو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وللأسف فإن هذا الموقف قد أثر حتى على عمل اللجنة الأولى. ويساور روسيا بالغ القلق، بوصفها أحد مؤسسي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إزاء مستقبل تلك المنظمة. ولا نريد أن تصبح تلك الآلية الشهيرة لعبة في يد دول معينة، تستخدمها لمعاينة دول أخرى قد تبغضها، ولتعزير مصالحها الجغرافية - السياسية. ومع ذلك، فهذا هو بالضبط ما نراه الآن. وثمة أدلة كافية على أن الأمانة الفنية للمنظمة قد تورطت في انتهاكات وعمليات تلاعب وتزوير.

وتتكرر نفس القصة بخصوص التسمم المزعوم للمدون الروسي أ. نافالني، وهي قصت رأيت بعض البلدان أن من الضروري إعادة سردها. وتتلخص القصة بأكملها في اتهامات لا أساس لها من الصحة، تستند إلى وجهة نظر مفادها أن "لا أحد يمكن أن يفعل هذه الفعلة سوى روسيا". وفي الوقت نفسه، لم يوجد في الماضي ولا يوجد حتى الآن أي دليل على تلك المزاعم، إذ يقال إن الأدلة يجري تصنيفها كوثائق سرية. وفي الوقت نفسه، ترفض بلدان الغرب التعاون مع روسيا في إجراء تحقيق، وتتجاهل طلباتنا المتكررة للتعاون والمساعدة القانونية. وحتى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم تتمكن من تحديد الطبيعة الكيميائية لمشتبات الكولينسترز التي عثر عليها ضمن العينات البيولوجية لألكسي نافالني، والتي قد تكون ذات صلة بالكحول أو بدواء قوي.. ويبدو هذا الموقف أكثر استحقاقاً نظراً لأن المملكة المتحدة لم تقدم بعد أي تفسير ولو سطحي بشأن قضية سكريبال.

ولذلك نطلب من البلدان الغربية أن تكف عن تشويه الوقائع وسوق ادعاءات لا أساس لها ضد البلدان التي تتمثل بكل صرامة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، وعن التأمر على تعزيز مصالحها الجيوسياسية. وعلينا أن نتحمل المسؤولية عن مستقبل منظمة حظر الأسلحة

من طراز S-300، و ٢٥ منظومة صواريخ مضادة للطائرات من طراز Osa، ونظامين للقذائف المضادة للطائرات من طراز Kub، وأربع مركبات اعتراض لمعدات الراديو من طراز Repeland، و ١٣٦ مدفعاً، و ٥٦ قذيفة هاون، ومنظومة صواريخ مضادة للطائرات من طراز TOS-1A، ومحطتي رادار وهوائي من طراز Kolchuga تابعة للقوات المسلحة الأرمينية. وتم الاستيلاء على غنائم الحرب التالية: ١٨ دبابة، وأربع قطع مدفعية، و ٢٢ مركبة مشاة مقاتلة، و ١٢ قذيفة هاون، وأربع سيارات من طراز UAZ، وحفارة واحدة، و ٢٧ مرفقا من نوع IGLA، وشاحنة واحدة من طراز ZIL، وتسع سيارات من طراز GAZ.

إن الوقائع ذاتها التي تفيد بأن المدنيين استهدفوا عمداً وأن هذا العدد الكبير من القوات والأسلحة قد نشر بصورة غير قانونية في الأراضي ذات السيادة في أذربيجان تشير إلى أن أرمينيا هي المعتدية وأن جميع التصريحات العلنية التي صدرت عن أرمينيا بشأن التزامها المزعوم بوقف إطلاق النار والتسوية السلمية لا يعدو كونه خطابات جوفاء وتمويه لإخفاء أهدافها الواضحة الرامية إلى الضم.

ونرفض رفضاً حازماً جميع الادعاءات الباطلة من جانب أرمينيا فيما يتعلق بمشاركة أطراف خارجية في النزاع. والقوات المسلحة لأذربيجان مجهزة تجهيزاً جيداً ومكتفية ذاتياً وقادرة تماماً على صد العدوان المستمر من جانب أرمينيا على أذربيجان. وتلك الادعاءات التي ساققتها أرمينيا هي محاولة عقيمة ويائسة لصرف الانتباه عن الخسائر الفادحة التي تكبدها الجيش الأرميني، وجذب أطراف ثالثة، بما في ذلك المرتزقة والجماعات الإرهابية، من أجل توسيع نطاق الأعمال العدائية وعكس مسار الحالة ميدانياً. ووفقاً لتقارير وسائط الإعلام الدولية، وصل بالفعل آلاف الأشخاص من أصل أرمني من بلدان مختلفة إلى منطقة النزاع أو يجري نشرهم حالياً فيها.

والعامل الرئيسي المزعزع للاستقرار في المنطقة هو وجود القوات المسلحة الأرمينية والاحتلال العسكري لأراضي أذربيجان. وكلما عجلت أرمينيا بسحب قواتها المسلحة من منطقة ناغورنو - كاراباخ

إن ما صاحب ذلك من سياسة متعمدة من أرمينيا لعرقلة عملية السلام، وبياناتها الملهية للمشاعر والمحرّضة على الحرب واستفزازاتها المستمرة في الميدان في أراضي أذربيجان، وأعمالها المتعمدة الرامية إلى تغيير الطابع الديمغرافي والثقافي والمادي للأرض المحتلة لأذربيجان، لا تترك مجالاً للشك في أن الهدف النهائي لأرمينيا هو توطيد الاحتلال وتحقيق ضم أراضي أذربيجان تحت غطاء وقف إطلاق النار وعملية السلام. ولذلك، فإن بيانات أرمينيا المؤيدة للالتزام ببناء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي ليست سوى أكاذيب مطلقة.

وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، وبعد تكرار أعمال الاستفزاز، قامت القوات المسلحة الأرمينية بقصف القوات المسلحة لأذربيجان على طول خط الجبهة بأكمله والمناطق المجاورة المأهولة بالسكان في بلدي بنيران مكثفة، مستخدمة أسلحة من العيار الثقيل ومدفعية ومدافع هاون. وقد أسفرت هذه الأفعال عن سقوط العديد من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين والعسكريين. ورداً على ذلك، اتخذت أذربيجان تدابير ناجحة مضادة للهجوم، فحيدت المواقع القتالية التي تطلق منها النيران، وحررت أراضي أذربيجان من الاحتلال في ممارسة لحق الدفاع عن النفس.

وتعمل أذربيجان على أراضيها ذات السيادة وتتخذ تدابير كافية ومتناسبة لصد التهديدات الوشيكة لسيادتها وسلامتها الإقليمية وأمن سكانها. وتتمثل أهدافنا العسكرية في حماية ومنع الخسائر في الأرواح بين المدنيين الأذربيجانيين الأبرياء عن طريق تحييد وجود القوات المسلحة الأرمينية في الأراضي المحتلة من أذربيجان وتحقيق سلام مستدام ودائم في بلدنا ومنطقتنا.

وحتى ٩ تشرين الأول/أكتوبر، تم تدمير ١٦ موقعا قياديا و ١٩٦ دبابة و ٣٨ قاذفة صواريخ متعددة من طراز BM-21، ووحدة مدفعية ذاتية الدفع من طراز Hurricane Tail - ثمانية من طراز Action واشتتين من طراز Carnation، و ٣٦ مركبة مشاة مقاتلة، و ٢٤ بطارية مدفعية، وجهازي دفاع جوي من طراز REM، وقاذفتين

بدور هام في تعبئة الموارد المالية وتيسير نقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى منطقة النزاع. ونود أن نذكر أرمينيا ببساطة بالتزامها بالتقيد دون إبطاء بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن النزاع التي تدعو إلى الانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال في ناغورني كاراباخ.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أهنتكم، سيدي الرئيس، بمناسبة اليوم الوطني لإسبانيا.

وأخذ الكلمة لممارسة حقي في الرد على بعض الادعاءات الباطلة التي ساقها سفير المملكة العربية السعودية بشأن بلدي (انظر A/C.1/75/PV.4). إننا نرفضها رفضاً قاطعاً.

ونأسف لرؤية تلك الدرجة من العداء من بلدان مثل المملكة العربية السعودية، بينما دأبت إيران على تقديم مقترحاتها السلمية الملموسة لكفالة الاستقرار في منطقتنا. ومع ذلك، لم يقبلوا تلك الدعوات إلى السلام، بل واصلوا تعميق سياستهم الفاشلة المتمثلة في الحلول العسكرية أو توسل الآخرين لمواجهة إيران، بالإضافة إلى محاولاتهم السيئة لتشويه سمعة إيران. إن الأنشطة النووية الإيرانية تتسم بالشفافية التامة، ونحن نتعاون تعاوناً كاملاً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أكدت أحدث التقارير والبيانات التي أدلى بها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية صراحة تعاون إيران. ويصف المدير العام للوكالة الاتفاق المعقود مؤخراً بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنه محطة مشرقة للدبلوماسية.

وأود أن أذكر وفد المملكة العربية السعودية بأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي السلطة المختصة الوحيدة لتقييم أنشطة الدول الأعضاء، وليس بلداناً مثل المملكة العربية السعودية ذات النوايا السيئة تجاه إيران بما لا يسمح لها سماع أو رؤية الحقائق الفعلية.

إننا متأكدون من أنه إذا كان سيتم مناقشة المسائل بطريقة عادلة، فهناك الكثير من المسائل التي يجب على السعوديين توضيحها. وفي سياق الأنشطة النووية فحسب، أود أن أسوق مثلاً وأسجل شواغل

والأراضي المحتلة الأخرى بأذربيجان، كانت تسوية النزاع واستفادة البلدين وشعبيهما من آفاق التعاون والتنمية الاقتصادية أسرع.

السيد ياكوت (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أخذ الكلمة لممارسة حق وفد بلدي في الرد فيما يتعلق بالملاحظات التي أبدتها ممثل أرمينيا بشأن بلدي (انظر A/C.1/75/PV.4). إنني أدحض هذه الادعاءات برمتها.

وتدين تركيا بشدة الهجمات الأرمينية التي تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وتواصل القوات المسلحة الأرمينية استهداف السكان المدنيين والهياكل الأساسية بصورة عشوائية على طول خط التماس، وكذلك في المدن الرئيسية في أذربيجان البعيدة عن منطقة القتال، بنيران المدفعية والصواريخ بعيدة المدى.

وعلى الرغم من وقف إطلاق النار لأسباب إنسانية، ما فتئت القوات المسلحة الأرمينية تهاجم المناطق المكتظة بالسكان في أذربيجان، مما يتسبب في وقوع خسائر في صفوف المدنيين. وندين بشدة الهجمات الصاروخية التي شنتها أرمينيا أمس على غانجا، ثاني أكبر مدن أذربيجان، مما يشكل انتهاكاً واضحاً لوقف إطلاق النار لأسباب إنسانية. وفي مواجهة هذا العدوان، يحق لأذربيجان أن تدافع عن نفسها لحماية شعبها وسلامتها الإقليمية.

فالادعاءات الأرمينية بشأن المشاركة التركية والمقاتلين من الخارج لا أساس لها من الصحة. وقد فتدت كل من أذربيجان والسلطات المعنية في تركيا تلك الافتراءات الأرمينية بشكل تام وقطعي. وتهدف حملة التضليل هذه إلى تصوير أرمينيا على أنها الضحية في حين أنها تواصل احتلالها غير القانوني وهجماتها العشوائية. إن استخدام أرمينيا للمقاتلين الإرهابيين الأجانب والمرتبقة من عدد من البلدان موثق جيداً.

إذ إن يريفان تتلقى الدعم من بعض الجماعات الإرهابية، وعلى رأسها وحدات حماية الشعب التابعة لحزب العمال الكردستاني، الذي يقيم علاقات طويلة الأمد مع جماعات إرهابية أخرى، مثل الجيش الأرمني السري لتحرير أرمينيا المسمى بـ ASALA. واضطلعت بعض منظمات الشتات الأرمني، التي تعمل تحت ستار الأعمال الخيرية،

ونظراً لاستمرار التهديد النووي ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بلا هوادة، إلى جانب جميع أنواع الأعمال العدائية التي تجري أمام أعيننا، فليس من المنطقي أن ندعو إلى التخلي عن الجهود الرامية إلى قدرات الدفاع عن النفس. ولا يوجد في ميثاق الأمم المتحدة أو القانون الدولي أي ذكر بأن أي جهد لبناء قدرات الدفاع الوطني يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين. وإلا، سيتم التشكيك في جهود كل بلد في مجال قدرات الدفاع الوطني وإدانتها. وأوضحنا أن قوتنا الرادعة للحرب يجري تطويرها ليس لاستفزاز الآخرين، وإنما للدفاع عن أنفسنا. لقد أصبح السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة مضمونين تماماً الآن بسبب امتلاكنا لردع موثوق وفعال للحرب في سياق دفاعنا عن النفس.

وسنواصل تعزيز رادع الحرب - وهو الوسيلة الصالحة للدفاع عن النفس - بغية احتواء جميع المحاولات الخطيرة والتهديدات التي تقوم بها القوات المعادية، بما في ذلك تهديداتها النووية المستمرة والمتزايدة، والسيطرة عليها وإدارتها. وإذا كانت البلدان التي أشرت إليها مهمة حقاً بكفالة السلم والأمن الدوليين، فإنها مدعوة إلى اتباع نهج محايد مع تفهم صحيح لطابع المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، ورفع صوته من أجل انسحاب كامل ووقف لا رجعة فيه للأعمال العدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بدلاً من إيجاد حالة تتطوي على العديد من المخاطر والردود الغاضبة بخصوص التهديدات النووية للآخرين، وتفكيك كامل قابل للتحقق ولا رجعة فيه.

ويمكن القول أن الموضوع السابق للمفاوضات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة ينبغي أن يتغير من تدابير نزع السلاح النووي مقابل رفع الجزاءات إلى صيغة للتخلي عن العداء مقابل استئناف المفاوضات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

ويعتبر الحوار بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة غير ضروري في المستقبل ما دام لا يوجد تحول كبير في موقف الولايات المتحدة. ولن يساعد التحيز السياسي والسياسة أحادية

وفد بلدي إزاء عدم تنفيذ المملكة العربية السعودية الكامل لاتفاق الضمانات الشاملة.

إذ لا تنفذ الرياض اتفاق الضمانات الشاملة تنفيذاً كاملاً، وما لم تلغ برنامجها الحالي للكميات الصغيرة، كما طلبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عدة مرات، فإنها لا تزود الوكالة بما يكفي من تفويضات التحقق. إن عدم تنفيذ ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في وقت يبدو فيه أن القدرات النووية السعودية تطلق برنامجاً طموحاً يمكن أن يسمح للسعوديين بإخفاء بعض الأنشطة النووية دون إخضاعها لعمليات تفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. والمخاوف بشأن الأنشطة النووية السعودية المسربة إلى وسائل الإعلام وتحديد المواقع النووية السرية في الصحراء تحتاجان إلى دعم واسع النطاق للجهود الدولية الجماعية الرامية إلى تحميل السعوديين المسؤولية عن سلوكهم.

إن إنفاذ الضمانات والمعايير والقواعد بشكل موحد، بدلاً من أن يكون انتقائياً، سيعود بالفائدة على المجتمع الدولي على المدى الطويل. لذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعو الرياض إلى أن تدخل فوراً حيز التنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة بالكامل. ووقف تقديم المساعدة النووية إلى المملكة العربية السعودية هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يخفف من تلك المخاوف. ومن المؤكد أن غياب الشفافية بشأن الأنشطة السعودية سيقوض نظام الضمانات بأكمله.

السيد كيم إن تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يأخذ وفد بلدي الكلمة لممارسة حق الرد فيما يتعلق ببيانات أدلى بها ممثلو البلدان الأوروبية أمس (انظر A/C.1/75/PV.4)، وبيان أدلى به ممثل أستراليا اليوم.

ولا يمكن لأحد أن يجادل في أن للدولة ذات السيادة حقاً مشروعاً في بناء قدرات وطنية للدفاع عن النفس. ومن الواقع الذي لا يمكن إنكاره اليوم أن المعدات العسكرية المتطورة لا تزال تدخل إلى شبه الجزيرة الكورية، وأن وسائل توجيه ضربات النووية بجميع أنواعها تستهدف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مباشرة.

وبناء أسس مثبتة لإحراز تقدم ملموس في مجال تحديد الأسلحة، مثل المذاهب النووية والشفافية والنهج المتبعة في الأسلحة النووية غير الاستراتيجية والحد من المخاطر على نطاق أوسع. والسبب الحقيقي وراء عدم رغبة بكين في الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الولايات المتحدة وروسيا هو أنها تفضل الانخراط في إطار عملية تضم الدول الخمس دائمة العضوية. وهذا يسمح للصين بعرقلة تلك الخطوات الإضافية التي لا تريد اتخاذها - على سبيل المثال، التقدم فيما يتعلق بالشفافية، والتقدم نحو وقف إنتاج المواد الانشطارية، والتقدم في الحد من المخاطر.

وبدلاً من ذلك تفضل الصين حماية نفسها من الانتقادات الدولية. فهي تفضل تجنب الدخول في مناقشات حقيقية وموضوعية على المستوى الثنائي مع الولايات المتحدة بشأن السياسات والمذاهب، والحد من المخاطر والشفافية. وتفضل تجنب الحوار بشأن جهودها التي لا تتوقف لتسليح الفضاء الخارجي. ونريد أن نضمن أن الدول الأعضاء في هذه القاعة تفهم السبب، عندما يقول ممثلو الصين إن بلدهم لن يجلس لإجراء مناقشات ومفاوضات ثلاثية.

ويسرني أن أقول إن هناك بعض الدلائل المشجعة في التعامل مع هذه المسألة. إذ يتزايد الآن صوت العديد من الدول الأعضاء وتصديها لسلوك الصين المتهور على الصعيد الدولي ومعارضة محاولاتها لرؤية ما يسمى باللغة المعبرة عن فكر شي جين بينغ في جميع قرارات الأمم المتحدة وغيرها من الوثائق. وتأتي هذه اللغة مباشرة من وثائق السياسة الداخلية للصين ولها تداعيات واسعة النطاق على المعايير والممارسات المتفق عليها دولياً.

ومرة أخرى، فإن هدف الصين هو إعادة تشكيل منظومة الأمم المتحدة ببطء، ولكن بشكل أساسي على صورتها. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة وعدد متزايد من الدول الأخرى يفهمون ما تحاول الصين القيام به. ولن ندخر وسعاً لمنع بيجين من تحقيق تلك الأهداف الشائنة.

الجانب في معالجة أي مسألة. والبلدان الأوروبية مدعوة إلى أن تكون قدوة عن طريق إدخال نزع السلاح النووي الكامل الذي يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه في أوروبا أولاً.

إن الهدف الثابت لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو بناء عالم سلمي بدون حرب. ولذلك، سنبدل في المستقبل كما فعلنا في الماضي كل جهد ممكن، كدولة محبة للسلام، لحماية السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وبقية المنطقة بطريقة مسؤولة.

السيد نايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): لقد

استمعت باهتمام إلى مداخلة ممثل الصين اليوم. وينبغي أن يكون واضحاً الآن للجميع في هذه القاعة أننا نواجه حزباً حاكماً استبدادياً وعدوانياً ومزعجاً في بيجين، وهو عازم على إعادة تشكيل النظام الدولي برمته على صورته. ومن المؤسف أن هذه الصورة هي صورة تخويف وتسلط، صورة تتعارض مع الحريات الإنسانية والفردية الأساسية، وصورة لا تتسامح مع حرية التعبير، وصورة تهاجم الحكومات ومنظمات المجتمع المدني التي تُظهر الصين للعيان بسبب سلوكها المتسم بالتهديد والوعيد.

وهذا السلوك الخطير والمهدد للغاية هو ما يقوض الأمن الاستراتيجي بشدة وينبغي أن يكون مدعاة للانزعاج على الصعيد الدولي. وترغم الصين أن نواياها وأعمالها سلمية، ولكن الواقع مختلف اختلافاً جوهرياً. إذ إن الصين منخرطة في تكديس نووي وصاروخي سريع يهدد بزعة السلم والأمن الدوليين. وهي ترفض الجلوس على طاولة المفاوضات مع الولايات المتحدة وروسيا، الأمر الذي يمكننا من منع سباق تسلح ثلاثي.

وهناك سؤال ينبغي أن نطرحه على أنفسنا: لماذا لن تأتي بكين إلى طاولة المفاوضات؟ وهي تدعي أنه يتعين على الولايات المتحدة وروسيا أن تخفضا الترسانات الاستراتيجية القائمة إلى مستوى مماثل لمستوى الصين قبل أن تشارك في تلك المحادثات معنا. وهذا عذر أجوف. ومن شأن إجراء حوار ثلاثي أن يتيح لنا ليس معالجة مسألة الترسانات الاستراتيجية فحسب؛ إنما أيضاً إيجاد أنماط من الثقة

النظام الإيراني العام الماضي باستهداف المنشآت النفطية في المملكة، في انتهاك صارخ للقوانين الدولية، واعتداء على الأمن والسلم الدوليين، وبشكل يؤكد أن هذا النظام لا يعبأ باستقرار الاقتصاد العالمي وأمن إمدادات النفط في الأسواق العالمية.

كما يستمر عبر أدواته في استهداف المملكة بالصواريخ الباليستية التي تجاوز عددها ٣٠٠ صاروخ وأكثر من ٤٠٠ طائرة بدون طيار، في انتهاك صارخ لقراري مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٢٣١ (٢٠١٥). لقد حان الوقت لأن يقف المجتمع الدولي وقفة جادة تجاه سياسات إيران وكف أيديها وأدواتها ووكلائها وأذرعها المؤذية والعابثة بأمن وسلامة جميع شعوب المنطقة، إذما أردنا أن ننهي حالة عدم الاستقرار والانقسامات التي تشهدها المنطقة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): لقد أدلى ممثل الولايات المتحدة ببيان مليء بالتحيز والتحامل الإيديولوجيين. إننا مصدومون للغاية. فقبل لحظات، أساء ممثل الولايات المتحدة استخدام منبر الأمم المتحدة وجلسة اللجنة الأولى هذه لنشر فيروس سياسي خدمة لمناوراتها السياسية الداخلية.

وترفض الصين بحزم الادعاءات الباطلة من وفد الولايات المتحدة بحق الصين. إن الولايات المتحدة تسعى إلى الأحادية والاستثنائية في مجال نزع السلاح والأمن الدولي وتحاول التملص من مسؤولياتها وتتسلل سلوك المتمتر.

ولدى الولايات المتحدة سجل مروّع. والأفعال أبلغ من الأقوال. إن مساهمة الصين في الأمن الدولي ونزع السلاح معترف بها على نطاق واسع ولن تلغيتها أي أكاذيب. والضرر الذي تلحقه الولايات المتحدة بالأمن الدولي ونزع السلاح معروف جيداً ولن تغطيه أي أكاذيب.

وتضخم الولايات المتحدة باستمرار ما يسمى بالمفاوضات الثلاثية لتحديد الأسلحة، التي تهدف في جوهرها إلى إيجاد ذريعة للتهرب من مسؤوليتها عن نزع السلاح النووي، وتحويل تركيز المجتمع الدولي والبحث عن ذريعة للمماطلة بشأن تمديد معاهدة ستارت الجديدة.

وكما ذكرت زملاننا في الأسبوع الماضي، فإن الولايات المتحدة تقي بالتزاماتها (انظر A/C.1/75/PV.3). ومع ذلك، عندما تظل الولايات المتحدة وفية لالتزاماتها بينما تغش الدول الأعضاء الأخرى ولا تقي بالتزاماتها، يجب عندئذ معالجة هذا الانفصام وإيجاد حل له. وبدلاً من محاولة القيام بما يسمى بدبلوماسية الذئب المحارب (دبلوماسية هجومية)، نحث الصين على اتباع نهج تعاوني وبناء، نهج من شأنه أن يتيح المجال بالفعل لإحراز التقدم نحو عالم أكثر أماناً. وهذا هو السبب الرئيسي الذي يجعلنا نجلس هنا اليوم. وينبغي للصين أن تأخذ مسؤوليتها في هذا الصدد على محمل الجد. ويتعين على الصين اتخاذ قرار بأنها ستبقى إلى مستوى هذه المرحلة.

وسيكون لدي تعليقات إضافية سأدلي بها عند ممارسة حق الرد في المستقبل.

السيد النهدي (المملكة العربية السعودية): أود أن أمارس حق الرد على ما بدر من ممثل إيران. أود أن أوضح لممثل إيران أن ما ذكرته المملكة بخصوص خروقات إيران لتعهداتها النووية كان مستنداً لتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأخيرة، التي يدعي ممثل إيران التزام بلده بها.

كما أنها لفرصة مناسبة أن نطلب من إيران أن تحذو حذو المملكة في شفافيتها مع وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وندعوها إلى التعاون الكامل والفوري، لا سيما في ظل وجود شواهد تعزز من الشكوك حيال نوايا إيران فيما يتعلق ببرنامجه النووي.

لقد مدت المملكة يدها للسلام مع إيران وتعاملت معها خلال العقود الماضية بإيجابية وانفتاح. واستقبلت رؤساءها عدة مرات لبحث السبل الكفيلة لبناء علاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل. ورحبت بالجهود الدولية لمعالجة برنامج إيران النووي. ومع كل هذه الجهود ومن خلال جيرتنا لها طوال الأربعين عاماً الماضية، لم تلتزم إيران بأبسط معايير ومبادئ وقيم حسن الجوار والأعراف والعلاقات الدبلوماسية المعمول بها والمتعارف عليها. واستمراراً لذلك النهج، قام

التحالف وتمويلها وتوجيهها لدعم أحد الجانبين. ومن المؤسف أن ممثل اليمن، بدلاً من الاعتراف بالمدمر الحقيقي والواقعي لبلده وإجبار ذلك المعتدي على وقف أفعاله الهدامة وتحمل المسؤولية، يلقي باللائمة على إيران.

والسنة تلو السنة، سقطت القنابل على حفلات الزفاف وقاعات الجنازات وقوارب الصيد وحافلات المدارس، مما أسفر عن مقتل آلاف المدنيين. وبذلك، ساهم السعوديون بشكل مباشر في واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في التاريخ الحديث، بما في ذلك المجاعة المتعمدة للمدنيين اليمنيين الأبرياء والقتل المباشر لآلاف آخرين. ويكافح الناس من أجل البقاء على قيد الحياة جراء حالات التفشي الحاد لمرض فيروس كورونا والكليرا وغيرها من الأمراض المعدية، التي لا تزال مستمرة، ويلوح في الأفق خطر المجاعة.

وقد ساعد الغزو العسكري والضغط الاقتصادي، الذي فرضته القيادة السعودية إلى حد كبير، على حدوث ما تعتبره الأمم المتحدة أشد كارثة إنسانية في العالم. وخلال العام الماضي وحده، تفاقم أزمة الجوع في اليمن بشكل كبير، مع زيادة بنسبة ٦٠ في المائة في عدد المناطق المتضررة. ويجب محاسبة السعوديين على كل تلك الفضائح، بما في ذلك مذبحه المدنيين والسماح باستمرار الأزمة الإنسانية.

وتتظر إيران بقلق بالغ إذ ترتكب المملكة العربية السعودية جرائمها بتجح فائق ثم تفعل كل ما في وسعها لتقادي المسؤولية. وعندما تحاسب، فإنها تلقي باللوم على كبش فداء وبعيدا عن أولئك المسؤولين حقاً.

السيد ساوتر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقول بضع كلمات بشأن مداخله زميلي الروسي فيما يتعلق بقضية نافالني. وأود أن أوضح أن هذه ليست مؤامرة غربية، وأود أن أثبت ثلاث حقائق بسيطة جداً. أولاً، أكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بوصفها الهيئة الدولية المختصة والمحايدة، وثلاثة مختبرات أخرى أن السيد نافالني قد سمم عن طريق عامل مؤثر على الأعصاب من مجموعة نوفيتشوك.

ونأمل مخلصين أن يكون لدى المجتمع الدولي تفهم واضح لنوايا الولايات المتحدة.

وكذلك فإن ادعاءات الولايات المتحدة المبالغ فيها بخصوص التوسع النووي الصيني، واستعراضها للقوة هما أمران لا أساس لهما ولا مبرر لهما على الإطلاق. فالدافع السياسي وراء اتهامات الصين للولايات المتحدة معروف جيداً لدى جميع الدول الأعضاء. فالصين هي الدولة الوحيدة الحائزة للأسلحة النووية من بين الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن التي تعهدت ألا تكون البادئة في استخدامها.

ووفقاً للإحصاءات الصادرة عن معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، يمتلك كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي نحو ٦ ٠٠٠ رأس حربي نووي، وهو ما يمثل أكثر من ٩٠ في المائة من مخزون الأسلحة النووية العالمي. ونظراً للهوة الهائلة بين الترسانة النووية للصين وترسانة الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، فمن غير العادل وغير المعقول وغير المجدي أن نتوقع من الصين الانضمام لمفاوضات ثلاثية لتحديد الأسلحة. وتود الصين أن تؤكد مجدداً، كما فعلت اليوم خلال المناقشة العامة، أننا مستعدون لإجراء مناقشات مع جميع الأطراف بشأن مجموعة كبيرة من المسائل ذات الصلة بالاستقرار الاستراتيجي ونزع السلاح في سياق الدول الخمس الحائزة للسلاح النووي ومؤتمر نزع السلاح. والصين مستعدة للتواصل والتنسيق مع جميع الأطراف بغية تعزيز تحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد الدولي.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبرز أن إيران، وفقاً لوثائق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كانت متعاونة في الاستجابة لجميع طلبات الوكالة. وتخضع إيران لعمليات تفتيش تدخلية. وأنشطتها النووية شفافة تماماً أمام الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي بأسره.

وعلى خلفية التكاليف البشرية الكارثية للتدخل العسكري السعودي في الحرب الأهلية في اليمن، واصل السعوديون المشاركة في قوة

الولايات المتحدة وروسيا بعيد عن الاكتمال. فمثلا البند التالي يتعلق بمسألة مهمة جدا للعالم بأسره - وهي تمديد معاهدة ستارت الجديدة. والصين لا تتحمل أي مسؤولية بهذا الصدد. وإذا أردنا أن إجراء حوار متعدد الأطراف من الآن فصاعدا، فيجب أن يتم ذلك بتوافق الآراء بدون أي ضغوط خارجية. ومن الواضح لنا أن بعض حلفاء الولايات المتحدة النوويين، مثل فرنسا والمملكة المتحدة، بحاجة إلى المشاركة في المناقشات، لأن ترساناتهم النووية مجتمعة تتجاوز ترسانة الصين.

السيد النهدي (المملكة العربية السعودية): إنها لفرصة مناسبة

لنذكر إيران بأن سبب الأزمة في اليمن هو الدور الإيراني المزعزع لاستقرار اليمن والمعطل للجهود السياسية فيه. فلا توجد دولة عربية يوجد فيها نفوذ إيراني إلا وتعاني من الانقسامات وعدم الاستقرار والميليشيات الانقلابية وانتشار الجماعات المسلحة واشتعال الفتنة الطائفية والمذهبية.

كما أود أن أذكر ممثل إيران بأن تدخل تحالف دعم الشرعية جاء بناء على طلب رسمي من الحكومة اليمنية لحماية اليمن وشعبه؛ وأن سياسة المملكة العربية السعودية هي مواجهة الإرهاب أينما وجد. وسيستمر بلدي في مكافحة الإرهاب حتى يحقق أهداف التحالف.

كما أن آخر ما يريده النظام في إيران هو التهدة والسلام في اليمن. فهو الذي يزود أتباعه بالأسلحة والصواريخ التي تستهدف أبناء اليمن وأمن المملكة ودول المنطقة.

السيد ساوتر (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): رداً على زميلي الروسي،

أود أن أشير إلى ما يلي بشأن قضية نافالني. اتخذ الأطباء الروس في مستشفى روسي تدابير لإنقاذ حياة السيد نافالني، وهو مواطن روسي. وكل هذا حدث في الأراضي الروسية. ولذلك قد يعتقد المرء أن كل ما هو ضروري لإجراء تحقيق جنائي كان تحت تصرف روسيا منذ أسابيع. وهذا يجعلنا نتساءل لماذا لم تبدأ هذه التحقيقات بعد. وبدلاً من ذلك، نسمع مناورات مراوغة وتضليلية من روسيا. ولذلك نجدد مناشدتنا للاتحاد الروسي أن يلقي الضوء على قضية نافالني وأن يبدأ في إجراء تحقيق جدي.

ثانياً، لم تقدم روسيا أي تفسير موثوق لتسميم السيد نافالني في روسيا. وبدلاً من ذلك، أصبحت ردود الاتحاد الروسي أقل إيجابية يوماً بعد يوم. وتبقى الحقيقة أننا هنا نتكلم عن تسميم مواطن روسي على الأراضي الروسية عن طريق عامل مؤثر على الأعصاب من الطراز العسكري.

ثالثاً، أظهرت المناقشات التي جرت في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن المجتمع الدولي لا يقبل ذلك، وطلبت من روسيا تقديم تفسير لما حدث في قضية نافالني.

ولذلك أود أن أجدد الطلب إلى الاتحاد الروسي لكي يوضح تسميم السيد نافالني على الأراضي الروسية في ٢٠ آب/أغسطس.

وأود أن أختتم ببيان باقتباس سطر من بوب مارلي: "يمكنك خداع بعض الناس في بعض الأحيان، ولكن لا يمكنك خداع جميع الناس طوال الوقت".

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد جاءت

تعليقات زميلي الألماني المعرضة على ما يُسمى بقضية نافالني في الوقت المناسب تماماً. وأؤكد مرة أخرى لأصدقائنا الألمان أن الأدلة التي نشرت في وسائل الإعلام - ولم يتم إطلاعنا عليها - غير مقنعة إلى حد كبير. ولا يمكننا بدء قضية جنائية في روسيا دون دليل. ربما كان ذلك هو الممارسة العادية في ألمانيا، ولكن ذلك لا يتم في روسيا.

وقد قدمنا أربعة طلبات من خلال المدعي العام التابع لنا وتلقينا رداً على ذلك مذكرة واحدة لا توحى بالالتزام. ولكي نمضي قدماً، نحتاج إلى تعاون أصدقائنا الألمان. وإلا فلن نحرز أي تقدم وسيفهم الجميع بالتأكيد أن هذا مجرد استغزاز. أو على الأقل هذا ما يبدو عليه الأمر الآن.

وعلاوة على ذلك، حاول ممثل الولايات المتحدة الذي تكلم للتو أن يعطي الانطباع بأن جميع المشاكل في مجال تحديد الأسلحة ترجع إلى حقيقة أن الصين لا تريد الجلوس للتفاوض مع الولايات المتحدة وروسيا. وهذا ادعاء خاطئ تماماً. فجدول الأعمال الثنائي بين

وقد أُلح ممثل الولايات المتحدة للتو على ما يسمى بالمفاوضات الثلاثية لتحديد الأسلحة بين الصين والولايات المتحدة وروسيا. وأود أن أكرر تأكيد موقف الصين. إن الصين لا تعتزم المشاركة فيما يسمى بالمفاوضات الثلاثية هذه المفاوضات. وموقفنا واضح جداً وقد فهمه المجتمع الدولي على نطاق واسع، بما في ذلك الاتحاد الروسي. وقد أبدت الصين أعلى درجات ضبط النفس في مجال تطوير الأسلحة النووية، وحافظنا على قدراتنا النووية عند الحد الأدنى المطلوب للأمن القومي. وليست ترسانتنا النووية أبداً بنفس مستوى ترسانة الولايات المتحدة أو روسيا. ومن غير العادل وغير المعقول أن يُطلب من الصين الانضمام إلى هذه المفاوضات.

وينبغي أن تكون الأولوية الراهنة للولايات المتحدة الاستجابة لنداء روسيا بتمديد معاهدة ستارت الجديدة وزيادة تخفيض ترسانتها النووية تخفيضاً ملموساً وكبيراً بغية تهيئة الظروف للبلدان الأخرى للانضمام إلى مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف. وهذا هو أيضاً توافق آراء المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا توجد طلبات أخرى من الوفود الراغبة في ممارسة حقها في الرد. أذكر الوفود بأنه نظراً للظروف الراهنة الناجمة عن مرض فيروس كورونا، فإن الخلاصة متاحة للوفود الراغبة في تقديم حق الرد في شكل مكتوب حتى تتمكن من مواصلة المناقشة.

لقد استنفدنا الوقت المتاح لجلسة بعد الظهر هذه. وقبل أن نرفع الجلسة، أود أن أذكر الوفود مرة أخرى بأن القائمة المتجددة للمتكلمين في المناقشة العامة ستغلق في غضون خمس دقائق. وينبغي لجميع الوفود المهمة بأخذ الكلمة أن تبذل قصارى جهدها لتسجيل أسمائها في القائمة قبل انتهاء ذلك الموعد.

وغداً في الساعة ١٥/٠٠، سنعقد جلسة لجميع الوفود المشاركة عن بعد. وسنتبادل أولاً الآراء مع السيدة ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، ثم نتبادل الآراء مع المجتمع المدني.

السيد نايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتطرق بإيجاز إلى تعليقين استمعنا إليهما من زميلنا الروسي.

الأول هو أن الولايات المتحدة تمتثل امتثالاً تاماً لالتزاماتها بموجب معاهدة ستارت الجديدة وتنفيذ المعاهدة تنفيذاً كاملاً. أريد أن أوضح ذلك تماماً. ولم نتخذ بعد قراراً بشأن تمديد محتمل. وينصب تركيزنا الأساسي على التوصل إلى اتفاق يعالج المجموعة الأوسع نطاقاً من التحديات النووية التي نواجهها، من روسيا والصين. وقد نقلنا إلى المسؤولين الروس طريقاً إلى الأمام لكي تنظر الولايات المتحدة في تمديد معاهدة ستارت الجديدة. وتشمل الخطوات المطلوبة التوصل إلى تفاهم منفصل بشأن مفهوم جاد ومفصل يسعى إلى معالجة جميع الرؤوس الحربية النووية للطرفين، وهو ما طلبناه. وهذا يتناسب مع قدرات الصين الحالية.

وفيما يتعلق بمعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، فإن موقف روسيا يبدو أجوفاً بعض الشيء، حيث أنها نشرت بالفعل كتائب متعددة تتجاوز نطاقات معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. وانسحبت الولايات المتحدة من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى لأن روسيا طورت تلك الكتائب من النظم المتوسطة المدى واختبرتها ثم نشرتها، في انتهاك لالتزاماتها. إن إنهاء معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى لا يعني أن الولايات المتحدة تفكك تحديد الأسلحة أو تتسحب منه. وقد أكدنا من جديد التزامنا بالسيطرة الفعالة على الأسلحة وأوضحنا اهتمامنا بانضمام روسيا والصين إلى المحادثات.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): في السنوات الأخيرة، تخلت الولايات المتحدة عن المعاهدات والمنظمات الدولية، واحدة تلو الأخرى. وقد انسحبت حتى الآن من خطة العمل الشاملة المشتركة، ومعاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، ومعاهدة السموات المفتوحة، وألغت توقيعها على معاهدة تجارة الأسلحة.

وبالإضافة إلى ذلك، تعزز الولايات المتحدة باستمرار دور الأسلحة النووية في مذهبها العسكري، وتخفيض عتبة استخدام الأسلحة النووية، وتطور أسلحة نووية منخفضة القوة مخصصة للاستخدام في ساحات القتال. وقد أعلنت مؤخراً أنها ستنتظر في استئناف التجارب النووية.

وستُعقد الجلسة المقبلة للجنة الأولى بعد ظهر غد الساعة
١٥/٠٠. في قاعة الاجتماعات هذه. وسنواصل المناقشة العامة بشأن
الصلة، وأناشد جميع الوفود أن تلتزم بالموعد، لكي نتمكن من المضي
قدماً بعملنا في الوقت المناسب.
جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي ذات
رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.